نظام امتحانات نهاية مرحلة التعليم العام

" دراسة مقارنة بين مصر واليابان"

د./ السيد محمد محمد أحمد ناس
مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية - جامعة الزقازيق

تقديم :

ينظر المجتمع المصري إلى مرحلة التعليم الثانوي العام على أنها المرحلة التي تهيئ الدارسين بها إلى الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا.

وتسعي كل أسرة جاهدة أن تلحق أبناءها بإحدى مدارس التعليم الثانوي العام، والإبتعاد بقدر الإمكان ، عن التعلم الثانوي الفني ، لكون التعليم الثانوي العام يضمن لخريجيه مكاناً بإحدى الجامعات أو المعاهد العليا، وهذا ماتصبو إليه كل أسرة مصرية ، خاصة " وأن الدولة تعهدت بتوفير مكان لكل خريج من خريجي مدارس التعليم الثانوي العام والنوعي بالجامعات والمعاهد العليا"(١)

وبمجرد التحاق الطلاب بالمدرسة الثانوية العامة، تتجه نظرتهم ومعهم أولياء أمورهم، بل وأسرهم، نحو الجامعة، وتبدو علامات القلق والتوتر على التلاميذ وأسرهم، بسبب مايعانونه من مصاعب، فى سبيل التأهل للالتحاق بإحدى الكليات الجامعية.

وفى سبيل ذلك، تسعي الأسرة جاهدة إلى تذليل كافة الصعاب المادية والنفسية التى تواجه أبناءهم فى سبيل اجتياز هذه المرحلة، خاصة بعد صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بجعل امتحان الثانوية العامة على مرحلتين بدلا من مرحلة واحدة، الأولى فى نهاية السنة الثانية، والأخرى في نهاية السنة الثالثة، ويسمح للطالب فى نهاية كل مرحلة بالتقدم للامتحان فى المواد المقررة بها، وذلك فى امتحان واحد أو اثنين"(٢).

وبصدور هذا القانون، أصبح الشغل الشاغل للأسرة المصرية، هو تهيئة الظروف الملائمة للدارسين من أبنائها لاجتياز امتحانات هذين العامين.

ومُفترض من هذا القانون ، أن يكون بمثابة تطوير لامتحان الثانوية العامة القديم، الذى كان يتم من خلال عام دراسي واحد، هو إمتحان شهادة إتمام المرحلة الثانوية العامة بالصف الثالث الثانوي، "وذلك

بتجنيب طلاب الثانوية العامة وأسرهم كل أسباب القلق والتوتر، وأن يخفف عنهم ماأمكن الجو الذى كان يصاحب النظام القديم للثانوية العامة، وذلك بمنح الطالب أكثر من فرصة للامتحان حتي يزول الخوف تماماً من الامتحان، ويقبل الأبناء عليه دون قلق علي ضياع المستقبل لأي طارئ يطرأ عليهم"[٣].

هذا هو المأمول من قانون الثانوية العامة الجديد، إلا ان واقع الأمر يشير إلي عكس ذلك، فمساحة الدروس الخصوصية تزايدت تزايداً كبيراً، عقب تطبيق هذا القانون [٤]، وأصبح الطالب وأسرته منشغلين بها طوال العامين، وبدلا من الإتفاق علي الدروس الخصوصية لمدة عام واحد في النظام القديم أصبح الإتفاق عليها لمدة عامين، وزادت تكلفة الدروس الخصوصية، وأصبحت تتراوح في المتوسط مابين ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه للطالب في الصفين الثاني والثالث الثانوي.[٥] مما أوهن كاهل الأسرة المصرية، وزاد من معاناتها، بل وأصبحت الدروس الخصوصية الشغل الشاغل للطلاب وأسرهم، وكأن المدرسة غائبة، لاوجود لها فى كيان المجتمع المصري خلال هذين العامين، " وأصبحت العملية التعليمية مرتبطة بالمنازل المسائية والليلية أكثر من ارتباطها بالمدارس النظامية، بل وأصبح النظام الجديد في الثانوية العامة معوقاً لجهود الوزارة في محاربة آفة الدروس الخصوصية " [٦]

وإذا كان النظام الجديد لامتحان الثانوية العامة يتيح للطالب الفرصة لاختيار مواد الدراسة التي تتناسب مع استعداداته وقدراته ، طبقا لنص المادة ٢٧ من قانون التعليم رقم(٢) لسنة ١٩٩٤، وطبقاً لتوصيات اللجنة الاستشارية لتطوير التعليم قبل الجامعي، التي أوصت،" بالأخذ بنظام الاختيار بالمرحلة الثانوية لكونه يتيح فرصاً متعددة أمام الطلاب للاختيار من مجالات الدراسة والمواد المقررة، بما يواجه الفروق الفردية والاتجاهات والميول الخاصة "[٧] ، إلا أن عملية الإختيار هذه يشوبها بعض أوجه القصور، فعلي سبيل المثال، ظهرت الشكوي من أن الطلاب الذين عزفوا عن اختيار مادة الرياضيات(١) والرياضيات(٢)، والتحقوا بكليات الطب والصيدلية.. ، واجهتهم صعوبات كثيرة فى دراستهم الجامعية، خاصة فى دراستهم للمقررات الدراسية المرتبطة بمادة الرياضيات ، كالفيزياء مثلاً.

كما أن عملية الإختيار نفسها لاتتم من خلال توعية جيدة للطالب، وأن غياب الموجه أو المرشد القادر على مساعدة الطالب على اختيار مايتناسب وإمكاناته وقدراته، يؤثر بالتأكيد علي اختيار الطالب، وأن عملية الاختيار هذه لاتتم ضمن معايير دقيقة[٨].

وإذا كانت امتحانات الثانوية العامة تمثل مشكلة بالنسبة للطلاب وأسرهم فى كثير من دول العالم، إلا أن حدة هذه المشكلة تختلف من بلد إلى آخر، والمهم أن تتم عملية تقويم الطلاب على أسس علمية بما يضمن إرشادهم إلى الكليات التى تتناسب وإمكاناتهم وقدراتهم.

ففي المملكة المتحدة تعتمد نتيجة الثانوية العامة علي حق الطالب في إختيار عدد من المواد من بين ثمان عشرة مادة ، من بينها ثلاث مواد محورية أساسية، يؤدي فيها الطالب الامتحان. ويتشكل الإمتحان من أكثر من مرحلة، ويتم علي عامين دراسيين علي الأقل، وفي كل عام يعقد علي دورتين، وللطالب أن يختار عدداً من المواد عليه أن يصل فيها إلى مستوي معين عادي أو متقدم حتي يستكمل مستوي الثانوي العامة المؤهلة للالتحاق بالجامعات[٩].

وفي فرنسا ، فإن أهم ملامح التحسين الكيفي لامتحان البكالوريا ، إتاحة العديد من الفرص لدخول الامتحان، بحيث لايقتصر الأمر علي مجرد الفرصة الوحيدة، مع تطوير أساليب الإمتحانات، والأخذ فيها بالتجديدات التربوية في هذا المجال، وأساليب التقويم الحديثة، بحيث يدرب الطالب عليها أثناء الدراسة الثانوية أو ماقبلها. [١٠]

وفي اليابان- محل الدراسة والمقارنة- يؤهل الطالب للالتحاق بإحدى الكليات الجامعية بعد اجتيازه امتحانين : الأول، ويعرف بالامتحان التحصيلي للمرحلة الأولي The joint first stage achievement test (JFSAT)، وهو امتحان عام تتم إدارته مركزيا علي المستوي القومي، والثاني، ويعرف بامتحان التأهيل للقبول بالجامعات ، وهي إمتحانات تنافسية إلى حد كبير تتسم، بالصرامة والجدية.[١١] ويؤهل طلاب الصف الثاني والثالث بالمدرسة الثانوية العليا High school للتقدم لامتحانات المرحلة الأولي من خلال فرصات دراسية تكون فرص الاختيار فيها محدودة، سواء بالنسبة لطلاب القسم العلمي أو طلاب القسم الأدبي، سوى اختيار بعض الفرصات التي تستكمل الدراسة في كلا القسمين، مثل اختيار الموسيقي أو الفنون أو علم دراسة الخطوط .[١٢]

مشكلة الدراسة وأهميتها:

شهدت الفترة الأخيرة سلسلة تغييرات في نظام إمتحان الثانوية العامة في مصر، استُتبع على أثرها مجموعة من القوانين والقرارات الوزارية التي استهدفت هذا التغيير.

وقد تضمنت هذه التغييرات وجود مواد دراسية اجبارية وأخري اختيارية، تخصصية وعلمية، بالإضافة إلي مواد المستوى الرفيع، وتضمنت أيضاً إتاحة الفرصة لتقويم الطلاب علي مرحلتين، إحداهما بالصف الثاني، والأخرى بالصف الثالث الثانوي.

وقد جاء هذا التغيير في إطار المشروع القومي لتطوير التعليم المصري، لتجنيب الطلاب وأسرهم، أسباب القلق والتوتر والخوف الذى كان يصاحب النظام القديم.

وقد إتضح أن نظام الثانوية العامة الجديد، لم يزل هذا التوتر والقلق والخوف ، بل اطال مدته من عام إلى عامين، وأزاد مساحة الدروس الخصوصية زيادة كبيرة، بل، وأصبحت الأسرة المصرية منشغلة بتوفير المال اللازم للإنفاق على هذه الدروس، وأدي النظام الجديد إلي تهميش دور المدرسة الثانوية العامة بالنسبة لتلاميذ الصفين الثاني والثالث. فلم يعد الطالب ينظر إليها علي أنها المكان الملائم لتلقي العلم والمعرفة، بل ينظر إليها- في حقيقة الأمر - علي أنها مؤسسة رسمية تضمن له قيد أسمه لدخول إمتحان آخر العام كطالب نظامي ، وأصبحت نظرة الطالب في تلقي العلم موجهة نحو أعتاب منازل المدرسين الخصوصيين، وأصبحت الدراسة النظامية النهارية بالمدارس، دراسة مسائية، بل فى بعض الأحيان صباحية فى المنازل.

من هنا، باتت مشكلة امتحانات الثانوية العامة تتفاقم عاماً بعد آخر، وأصبح من المتوقع، صدور مزيد من القرارات الوزارية والقوانين وأصبح الحديث عن النظام الجديد للثانوية العامة بين أفواه الكثيرين من متخصصين وعامة وطلاب، مما جعل لمثل هذه الدراسة أهمية من وجهة نظر الباحث.

لذا، تسعى الدراسة الحالية للتوصل إلي بعض الحلول التي تعالج أوجه القصور فى نظام امتحانات الثانوية العامة فى مصر، من خلال الإجابة على السؤال التالي:-

كيف يمكن معالجة أوجه القصور فى نظام امتحانات الثانوية العامة، بما يتمشى مع واقع التجربة المصرية، وفى ضوء الخبرة اليابانية؟

للإجابة علي هذا السؤال ، تحاول الدراسة معالجة النقاط التالية في دولتي المقارنة.

- مبادئ وأهداف التعليم الثانوي العام.
- بنية المرحلة الثانوية العامة.
- الخطة الدراسية المؤهلة لامتحانات الثانوية العامة.
- الإعداد الغير نظامي لطلاب الثانوية العامة.
- نظام امتحان الثانوية العامة.
- الدراسة التحليلية المقارنة.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى:-

- التعرف على الخطة الدراسية بالمدرسة الثانوية العامة ودورها فى تأهيل الطلاب لامتحانات الثانوية العامة فى كل من اليابان ومصر.

- التعرف على سبل الإعداد الغير نظامية لطلاب الثانوية العامة فى اليابان.
- التعرف على بعض العوامل المؤثرة على إعداد الطلاب لامتحانات الثانوية العامة في مصر.
- التعرف على نظام امتحان الثانوية العامة فى كل من اليابان ومصر.
- التعرف على كيفية الاستفادة من الدراسة المقارنة فى معالجة أوجه القصور في نظام امتحانات الثانوية العامة فى مصر.

منهج الدراسة :

تُعنى التربية المقارنة بدراسة أنظمة التعليم في بلد أو أكثر ويتعلق الأمر غالبا، بوصف تحليلي لمحل النظام التعليمي لبلد واحد،[١٣] أو دراسة النظام التعليمي أو الظاهرة التعليمية في بلدين مختلفين أو أكثر بغية الوقوف على القوانين النظامية التى أفرزت هذا النظام أو تلك الظاهرة[١٤].

- كما أن المنهج العلمي فى البحث - أي بحث - يفرض أن يكون المنهج المتبع فى الدراسة، متفقاً مع طبيعة العلم الذى يدرس[١٥] . وتمشياً مع موضوع الدراسة، وأهدافها، تنتهج الدراسة الحالية المنهج المقارن من خلال مدخلين أساسيين هما:-

المدخل الوصفي التفسيري: وذلك لوصف وتفسير عناصر الدراسة فى كلا البلدين.

المدخل التحليلي المقارن: لتحليل عناصر الدراسة، والتعرف على كيفية الاستفادة من الدراسة المقارنة فى معالجة أوجه القصور فى مشكلة الدراسة.

مبررات اختيار دولة اليابان للمقارنه :

١- أن دولة اليابان تشهد فى الفترة الحالية تقدم تكنولوجي هائل، مما أثر بشكل واضح على أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بها، ويعتبر التعليم أهم عوامل هذا التقدم، وهذا لاشك، يدفع بالكثير من الباحثين الي دراسة نظامها التعليمي، خاصة نظام الامتحانات، الذى ينظر إليه اليابانيون أنفسهم على أنه أهم عوامل وحدة وتماسك الأمة اليابانية.

٢- أن امتحانات نهاية مرحلة التعليم العام فى اليابان معقدة للغاية، لدرجة أن اليابانيين يطلقون علي الفترة التى تسبق هذه الامتحانات بفترة جحيم الامتحانات Examination hell أو حرب الامتحانات Examination war ، بسبب التنافس الرهيب بين الدارسين لاجتياز هذه الامتحانات.

٣- وجود مدارس غير نظامية موازية لنظام التعليم الرسمي بمرحلة التعليم العام، تسمى بمدارس الجوكو Juku، وأخرى تسمى بمدارس اليوبيكو Yobiko، وتنتشر هذه المدارس انتشاراً واسعاً في مختلف القاطعات اليابانية، وترتبط وظيفتها ارتباطاً وثيقا بامتحانات نهاية مرحلة التعليم العام.

خطوات الدراسة :

في ضوء ماسبق، فإن منهجية الدراسة تسير وفقاً للخطوات التالية:-

الخطوة الأولى : نظام امتحانات نهاية المدرسة الثانوية العليا الأكاديمية فى اليابان من حيث:-

- مبادئ وأهداف المدرسة الثانوية العليا الأكاديمية .
- بنية المدرسة الثانوية العليا.
- الخطة الدراسية المؤهلة لامتحانات نهاية المدرسة الثانوية العليا الأكاديمية.
- الإعداد الغير نظامي للطلاب ودوره فى تأهيلهم لامتحانات نهاية المدرسة الثانوية العليا الأكاديمية.
- نظام امتحان نهاية المدرسة الثانوية العليا الأكاديمية.

الخطوة الثانية : نظام امتحانات الثانوية العامة في مصر من حيث :-

-أهداف التعليم الثانوي العام.
- بنية المدرسة الثانوية العامة.
- الخطة الدراسية بمرحلتي الثانوية العامة.
- بعض العوامل المؤثره في إعداد الطلاب وتهيأتهم لامتحانات الثانوية العامة.
- نظام امتحان الثانوية العامة.

الخطوة الثالثة : الدراسة التحليلية للمقارنة.

نظام امتحانات نهاية المدرسة الثانوية العليا الاكاديمية في اليابان.

- مبادئ وأهداف المدرسة الثانوية العليا الأكاديمية.

جاء في التقرير الأول الذى أعده المجلس القومي لإصلاح التعليم فى اليابان ثمانية مفاهيم أساسية تتعلق بإصلاح العملية التعليمية هي: (١٦)

- التأكيد على القدرات الذاتية للأفراد.

- التأكيد على الأساسيات.
- الحث على الابتكار والقدرة على التفكير والتعبير.
- تزايد الفرص المتاحة لمزيد من الحرية.
- إحاطة البيئة التعليمية بالجوانب الانسانية .
- التحول إلى نظام التعليم مدى الحياة.
- التوافق والتواكب مع المتغيرات الدولية.

وتأتى هذه المبادئ تمشياً مع ماتنص عليه المادة ٢٦ من الدستور الياباني، والتي تنص على " أن لجميع أفراد الشعب الياباني الحق فى تعليم متساو يتمشى مع قدراتهم" (١٧).

وينص القانون الأساسي للتعليم فى مادته الأولى على أن الهدف من التربية هو النمو الكامل للشخصية ، ساعية إلى تنشئة أفراد سليمى العقل والجسم، يحبون الحق والعدالة، يقدرون قيمة الفرد، يحترمون العمل ، لديهم إحساس عميق بتحمل المسئولية ، يتمتعون بروح الاستقلالية ، وأفرادهم بناة دولة ومجتمع السلام.(١٨)

وتُعنى المدرسة الثانوية العليا الأكاديمية بتنمية مواهب الدارسين، والتأكيد على تدريبهم على أساسيات المعيشة، وإكسابهم العادات الملائمة نحو حب العمل والدراسة، وتعنى عناية كبيرة بإعداد الدارسين لاجتياز الامتحانات المؤهلة للقبول بالجامعات .(١٩)

بنية المدرسة الثانوية العليا:-

تمتد المدرسة الثانوية العليا في اليابان لمدة ثلاث سنوات، إبتداء من الصف العاشر وحتى الصف الثاني عشر، وهي مدرسة غير إلزامية ، يبلغ تعدادها ٥٥٠١ مدرسة، وتضم ٥ر٢١١ر٦٢٧ طبقاً لإحصائيات ١٩٩٢(٢٠) وبلغت نسبة تسجيل الطلاب بها ٩٦٪ بالنسبة لعدد السكان ممن هم في سن المدرسة الثانوية العليا عام ١٩٩٢.(٢١)

وتحظى المدرسة الثانوية العليا الأكاديمية بأعلي نسبة من الدراسين (١ر٧٤٪) ، بينما تصل هذه النسبة أدناها فى مجال الدراسات البدنية والصحية (٥ر٪)، ويتضح هذا فى الجدول التالى:-

جدول رقم (١)

أعداد الدارسين بالمدرسة الثانوية العليا فى اليابان موزعين
على مجالات الدراسة عام ١٩٩٢[٢٢]

مجال الدراسة	عدد الدارسين	النسبة المئوية
دراسات عامة (أكاديمية)	٣ر٨٥٩ر٨١٧	٧٤ر١٠
زراعية	١٤٢ر٦٤٥	٢ر٧
صناعية	٤٥٤ر٣٥٨	٨ر٧
تجارية	٥٣٢ر٤٦٥	١٠ر٢
ملاحية	١٤ر٧١٢	٣ر
تدبير منزلى	١١٥ر٠٢٠	٢ر٢
تربية بدنية وصحية	٢٣ر٥٩٥	٥ر
دراسات أخرى	٦٩ر٠١٥	١ر٣
الجملـــة	٥ ر٢١١ر٦٢٧	١٠٠

وتصنف المدرسة الثانوية العليا من حيث نشأتها إلي ثلاث مدارس:-

- المدارس القومية National upper secondary schools، وهي مدارس أنشئت من قبل وزارة التربية والثقافة اليابانية، ويبلغ تعدادها سبع عشرة مدرسة ، تمثل أقل من ١٪ من جملة المدارس الثانوية العليا، وتضم ١٠٢٤٥ دارس، ويمثل هذا العدد أقل من ١٪ من جملة أعداد الدارسين بالمدارس الثانوية العليا.[٢٣]

- المدارس العامة Public upper secondary schools، وهي مدارس أنشأتها حكومات المجالس البلدية، ويوجد منها ٤١٧٨ مدرسة تمثل ٧٦٪ من جملة المدارس الثانوية العليا، وينتظم بها ٣ر٧٧٥ر٣٦٠ دارس، ويمثل هذا العدد ٧٢٪ من جملة أعداد الدارسين .[٢٤]

- المدارس الخاصة Private upper secondary schools، وهي مدارس أنشئت من قبل أفراد أو هيئات ، ويوجد منها (١٢٩٦) مدرسة، تمثل ٢٤٪ من جملة المدارس الثانوية العليا، تضم مايقرب من ١ر٤٧٤ر٠٢٣ دارس، ويمثل هذا العدد ٢٧٪ من جملة أعداد الدارسين .[٢٥]

- المدرسة الثانوية العليا المهنية: Vocational higher secondary schoolوتقدم هذه المدرسة برامج دراسية تخصصية مهنية ، في مجال التجارة والصناعة والتكنولوجيا والزراعة والاقتصاد المنزلي والصناعة السمكية والصحة. (٣٢) وينتظم بها حوالي ٣٠٪ من مجموع الدارسين بالمرحلة الثانوية. ويخصص نحو ٣/١ وقت الطالب بها في دراسة المجالات المهنية، ويخصص الوقت الباقي في دراسة المجالات الأكاديمية والثقافية والرياضية والفنية الأخرى. (٣٣)

والدراسات الأكاديمية في هذه المدرسة تختلف في مستواها ودرجة صعوبتها عن الدراسات الأكاديمية بالمدرسة الأكاديمية، نظراً لأن المدرسة الثانوية الفنية لاتؤهل جميع خريجيها للتقدم لامتحانات القبول بالجامعات. (٣٤)

وتصنف المدرسة الثانوية العليا من حيث نظام الدراسة بها إلى:-

- مدارس اليوم الكامل: Full-time programs وتستغرق الدراسة بها ثلاثة أعوام، وينتظم بها حوالي ٩٥٪ من مجموع طلاب التعليم الثانوي ، ومن بين مدارس اليوم الكامل نجد أن ٣٦٪ منها تقريبا مدارس شاملة Comperhensive shools . (٣٥)

- مدارس بعض الوقت: Part-time programs، ومدة الدراسة بها أربع سنوات على الأقل والدراسة بها تكون صباحية ومسائية، إلا أن غالبية البرامج الدراسية بها تكون مسائية. (٣٦)

- مدارس بالمراسلة : Correspondence ، ومدة الدراسة بها -أيضاً- أربع سنوات فأكثر ، وينتظم بهذه المدارس، وكذلك مدارس بعض الوقت ٥٪ فقط من مجموع الدارسين بالتعليم الثانوي العالي.

بالإضافة إلى ماسبق ذكره من مدارس ثانوية ، توجد مدارس أخرى ذات طبيعة خاصة، منها مايسير في خط موازى لنظام التعليم قبل الجامعي، سواء في المرحلة الثانوية العليا أو المرحلة الإلزامية، وهي مدارس الجوكو Juku، ومنها مايوجد علي مستوي المرحلة الثانوية فقط وهي مدارس اليوبيكو. وتختلف هذه المدارس من حيث فلسفتها وأهدافها وتبعيتها عن المدارس الرسمية، لذا سوف أرجئ الحديث عنها إلى الجزء التالى من الدراسة.

هذا، ويوضح الشكل التالي موقع المدرسة الثانوية العليا في الخريطة التنظيمية للسلم التعليمي في اليابان.

وتتمتع بعض المدارس الثانوية الخاصة بشهرة واسعة، بسبب ماحققته هذه المدارس من نجاح خريجها في الالتحاق بأشهر الجامعات في المجتمع الياباني، وتتأرجح مكانتها من منطقة إلي أخري ، ففي بعض المناطق يكون للمدارس الخاصة الأفضلية والمكانة المرموقة، وفي بعض المناطق الأخري يكون للمدارس العامة الأفضلية والمكانة الأسمى.(٢٦)

ويلخص إيكيو أمانو Ikuo Amano الأستاذ بجامعة طوكيو الدور الحيوي الذى تلعبه المدارس الخاصة في معركة الدخول لجامعته فيقول " في الوقت الحالي ترسل ٣٥١ مدرسة ثانوية عليا خريجيها لجامعته التي تعد أعرق وأهم الجامعات قاطبة ، منها ٧٤ مدرسة خاصة بواقع ١ر٢١٪ تقريباً، ولكن المدارس العشرين التي تأتي في القمة من حيث إرسال أكبر عدد إلى جامعة طوكيو هي مدارس خاصة.(٢٧)

وبعض المدارس الخاصة التي تتمتع بمكانة عالية في المجتمع الياباني ، هي مدارس ذات ست سنوات ، تضم الصفوف الإعدادية والثانوية، وفيها يُنظم برامج السنوات الست على أساس أن يغطي منهاج المدرسة الثانوية النظامية في خمس سنوات، وتخصص السنة النهائية بالكامل للإعداد لامتحانات دخول الجامعات .(٢٨)

ويمكن تصنيف المدرسة الثانوية العليا في اليابان من حيث تنظيم برامج الدراسة بها إلى:-

- المدرسة الشاملة: Comperhensive higher secondary school، وهي مدرسة تقدم كافة أنماط البرامج الأكاديمية والمهنية معاً في إطار مدرسة واحدة. وبحلول منتصف السبعينات، كان ثلث المدارس الثانوية العليا مدارس شاملة، تقدم مدى كاملاً من المساقات العامة الأكاديمية والمتخصصة المهنية، وكان الثلث الثاني يقتصر علي تقديم المساقات العامة الأكاديمية، والثلث الأخير يقدم مساقات مهنية متخصصة فقط(٢٩).والآن لم يعد النمط الشامل شائعاً، ولم يعد يحظ بالشعبية، رغم وجود نسبة عالية من هذه المدارس(٢٨٪) في المجتمع الياباني.(٣٠)

- المدرسة الأكاديمية: Academic higher school وتقدم هذه المدرسة دراسات أكاديمية - علمية وإنسانية - التى تؤهل الدارسين بها للتقدم للإمتحانات المؤهلة للقبول بالجامعات ، وهي لذلك تحظي بمكانة مرموقة في المجتمع الياباني "وتبلغ نسبة المدارس الأكاديمية العامة ٤٩٪ من مجموع المدارس الثانوية العليا" .(٣١)

والفرصات الدراسية في السنة الأولى من هذه المدرسة، موحدة مع كافة أنواع المدارس الثانوية الأخري ، سواء كانت شاملة أو مهنية ، وتتاح الفرصة للدارس في الصف الدراسي الثاني للاختيار بين الدراسات الأكاديمية العلمية والأدبية.

شكل رقم (١)

السلم التعليمي في اليابان(٣٧)

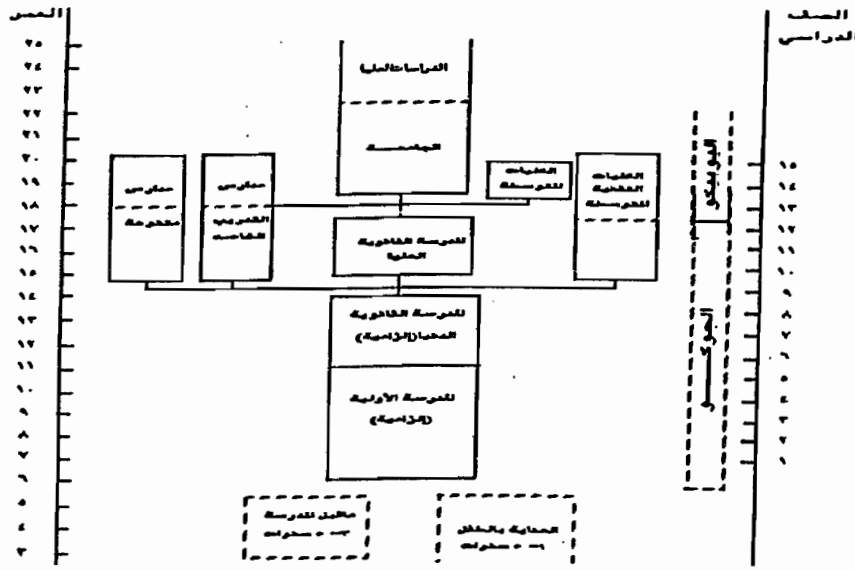

الخطة الدراسية المؤهلة لامتحانات للمدرسة الثانوية العليا الأكاديمية.

يركز المجتمع الياباني والتربية اليابانية تركيزاً كبيراً على النجاح المدرسي كما تقيسه الامتحانات، فالممارسة التعليمية تدعم بشدة النظرية القائلة بأن التعليم ينصب أساساً حول النجاح فى الامتحانات في الصف التاسع من نهاية المدرسة الثانوية العليا Junior high school ، وتنظم قواعد الالتحاق بالمدرسة الثانوية العليا ذات المكانة المرموقة على أساس تنافس، "وبالرغم من أن جميع خريجي المدرسة الثانوية الدنيا تقريبا (٩ر٩٥٪) يلتحقون بالمدرسة الثانوية العليا"(٣٨)، فإن الالتحاق بالمدرسة ذات المكانة المرموقة فى المجتمع الياباني، يعتبر أمر مهم فى تحديد المستقبل الأكاديمي والعلمي للدارس، من حيث إعداد الدارسين للالتحاق باحدى الجامعات المرموقة التى تضمن لخريجيها مكانة عالية فى المجتمع الياباني.

وتتركز فترة الإعداد لامتحانات نهاية المرحلة الثانوية العليا على الصفين الدراسيين الثاني والثالث[٣٩] وإن كانت عملية الإعداد تبدأ مع بداية الدراسة بالمرحلة الثانوية العليا، ففي هذه الفترة، يحث الوالدان أبناءهما على عدم ممارسة أي عمل أثناء الإعداد لهذه الامتحانات. فقد أظهرت إحدى الدراسات المقارنة التي أجريت على نطاق واسع في كل من اليابان والولايات المتحدة، أن ٢١٪ من الدارسين اليابانيين بالمدارس الثانوية العليا يعملون لبعض الوقت خلال الفصل الدراسي، مقارنة بـ ٦٣٪ في الولايات المتحدة [٤٠] وذلك للتفرغ لاستيعاب المقررات الدراسية خلال هذه المرحلة.

وتستعرض الدراسة في هذا الجزء، الخطط الدراسية بالمدرسة الثانوية العليا الأكاديمية، باعتبارها تتضمن المناهج والمقررات الدراسية المقررة على الطلاب، للإعداد لهذه الامتحانات، ويمكن توضيحها على النحو التالي:-

جدول رقم (٢)

الخطة الدراسية لطلاب الصف الأول بالمدرسة الثانوية العليا[٤١]

جميع الدارسين (أكاديمي + مهني)	عدد الساعات الأسبوعية
اللغة اليابانية I	٥
المجتمع المعاصر	٤
الرياضيات I	٦
العلوم I	٤
اللغة الإنجليزية I	٦
التربية البدنية والتدبير المنزلي(*)	٤
الصحه	١
الموسيقي أو الخط	٢
ترتيب المنزل	١
أنشطة النادي	١
المجموع	٣٤

ويتضمن مقرر العلوم I موضوعات فى الكيمياء الأساسية، وقوانين البقاء والطاقة، وقوانين التطور، وقوانين مندلين.

ويتضمن مقرر الرياضات I موضوعات فى مجال المعادلات من الدرجة الثانية والرسوم البيانية المرتبطة بها، وحساب المثلثات، والأعداد المركبة، والفئات والجبر (٤٢).

ويحظى مقرّرا الرياضيات واللغة الإنجليزية بأعلى عدد من الساعات الدراسية (٦ساعات أسبوعيا)وهذا يعنى مدى الإهتمام بهما، خاصة وأن جميع الطلاب بالمدرسة الثانوية العليا (الأكاديمية والمهنية) يدرسون هذه المقررات. بل ويستمر تدريس مقرر الرياضيات لطلاب الصف الدراسي الثانى علمي وأدبي، ويتضح ذلك في الجدول التالى:-

جدول رقم (٣)

الخطة الدراسية لطلاب الصف الدراسي الثانى بالمدرسة الثانوية العليا الأكاديمية (٤٣)

الدراسات الأدبية	عدد الساعات الأسبوعية	الدراسات العلمية	عدد الساعات الأسبوعية
اللغة اليابانية II	٥	اللغة اليابانية II	٤
الأدب الكلاسيكي	٢	تاريخ اليابان أو تاريخ العالم	٣
تاريخ اليابان	٢	الجبر والهندسة	٣
تاريخ العالم	٣	التحليل الرياضي الأساسي	٣
التحليل الرياضي الأساسي	٣	الفيزياء	٤
الأحياء أو الكيمياء	٣	الكيمياء	٤
اللغة الإنجليزية	٧	اللغة الإنجليزية	٥
التربية البدنية والتدبير المنزلي(*)	٤	التربية البدنية والتدبير المنزلي(*)	٤
الصحة	١	الصحة	١
الموسيقي أو الخط	٢	الموسيقي أو الخط	١
ترتيب المنزل	١	ترتيب المنزل	١
أنشطة النادي	١	أنشطة النادي	١
المجموع	٣٤	المجموع	٣٤

يتضح من الخطة الدراسية السابقة مايلي:-

- أن طلاب الدراسات الأدبية الراغبين في الالتحاق بالجامعات يدرسون مقررين إجباريين من مقررات الدراسات العلمية هما مادة التحليل الرياضي الأساسي Basic mathematical analysis وتتاح لهم الفرصة للاختيار بين مقرر الأحياء أو مقرر الكيمياء.
- أن مقرر الجغرافيا لايوجد ضمن خطة الدراسة، سواء في مجال الدراسات الأدبية أو العلمية.
- أن طلاب الدراسات العلمية يدرسون مقرراً إجبارياً في مادة تاريخ اليابان أو تاريخ العالم.
- أن هناك مواد أساسية بالنسبة لطلاب الدراسات الأدبية أو الدراسات العلمية وهي اللغة اليابانية II واللغة الإنجليزية والتحليل الرياضي الأساسي والتربية البدنية والتدبير المنزلي والصحة والموسيقي أو الخط وترتيب المنزل وأنشطة النادي.
- أن مجال الاختيار في هذه الخطة محدود للغاية، فالطالب بالدراسات الأدبية له من الاختيار بين مقرر الموسيقي أو الخط، وبين مقرر البيولوجي أو الكيمياء. والطالب في مجال الدراسات العلمية له حق الاختيار بين تاريخ اليابان أو تاريخ العالم، وبين مقرر الموسيقي أو الخط، كم أن مجال الاختيار محدود بالنسبة لطلاب الصف الدراسي الثالث، ويتضح ذلك من الجدول التالي:-

جدول رقم (٤)

الخطة الدراسية لطلاب الصف الدراسي الثالث بالمدرسة الثانوية العليا الأكاديمية (٤٤)

الدراسات الأدبية	عدد الساعات الأسبوعية	الدراسات العلمية	عدد الساعات الأسبوعية
الأدب المعاصر	٤	الأدب المعاصر	٣
الأدب الكلاسيكي	٤	تاريخ اليابان أو تاريخ العالم	٢
تاريخ اليابان	٣	التكامل والتفاضل	٥
تاريخ العالم	٣	الاحتمالات والإحصاء	٥
علم الأخلاق أو علم السياسة	٣	الفيزياء	٤
التحليل الرياضي الأساس	٢	الكيمياء	٤
الأحياء أو الكيمياء	٢	اللغة الإنجليزية	٦
اللغة الإنجليزية	٨	التربية البدنية	٣
التربية البدنية	٣	ترتيب المنزل	١
ترتيب المنزل	١	أنشطة النادي	١
أنشطة النادي	١	-----	-
المجموع	٣٤	المجموع	٣٤

يتضح من الجدول السابق مايلى:-

- أن هناك مقررات دراسية أساسية بالنسبة لجميع طلاب الصف الدراسي الثالث وهي الأدب المعاصر واللغة الإنجليزية والتربية البدنية وترتيب المنزل وأنشطة النادي.
- أن مجال الاختيار محدود بالنسبة لطلاب الدراسات الأدبية أو الدراسات العلمية. فبالنسبة لطلاب الدراسات الأدبية، تتاح لهم الفرصة للاختيار بين مقرر الأحياء أو مقرر الكيمياء. وبالنسبة لطلاب الدراسات العلمية، تتاح الفرصة لهم للاختيار بين مقرر تاريخ اليابان أو تاريخ العالم.
- أن طلاب الدراسات الأدبية يدرسون مقررين إجباريين من مواد الدراسات العلمية وهما التحليل الرياضي الأساسي والأحياء أو الكيمياء. وكذلك بالنسبة لطلاب الدراسات العلمية يدرسون مقرراً إجبارياً واحداً من مواد الدراسات الأدبية وهو تاريخ اليابان أو تاريخ العالم.
- أن مادة الأحياء ، لايدرسها طلاب الدراسات العلمية، سوي في الصف الدراسي الأول ضمن مقرر مادة العلوم.
- عدم وجود مقرر الجغرافيا ضمن الخطة، سواء بالنسبة لطلاب الدراسات الأدبية أو لطلاب الدراسات العلمية.

ويلاحظ من الخطط الدراسية الثلاث مايلي:-

- الاهتمام بتدريس مقرر الرياضيات I (٦ ساعات أسبوعيا) لجميع طلاب الفرقة الأولى، سواء الراغبين منهم بمواصلة دراستهم الجامعية أو الراغبين فى دراسة المقررات المهنية فى الصفين الدراسيين الثانى والثالث.
- الاهتمام بتدريس مقرر التاريخ - تاريخ اليابان أو تاريخ العالم - بالنسبة لجميع الطلاب الراغبين في اجتياز الإمتحانات المؤهلة للالتحاق بالجامعات.
- أن تشعيب الطلاب بالمرحلة الثانوية العليا يبدأ في الصف الثانى ، وفيه يتم تشعيب الطلاب بين الدراسات الأكاديمية التى تعد الطلاب للتأهل لامتحانات نهاية المدرسة الثانوية العليا والإلتحاق بالجامعات ، أو الدراسات المهنية المتخصصة التى يلتحق خريجوها بالكليات التقنية المتوسطة أو مدارس التدريب الخاصة.
- يتم التشعيب بين الدراسات الأكاديمية المؤهلة للالتحاق بالجامعات ، إلى الدراسات العلمية والأدبية فى الصف الدراسي الثانى أيضاً. وبذلك يتم التشعيب جميعة بين طلاب المدرسة الثانوية العليا في الصف الدراسي الثانى.

الإعداد الخفي نظامي للطلاب ودوره في تأهيلهم لامتحانات نهاية المدرسة الثانوية العليا الأكاديمية:

تعتبر عملية إعداد الدارس بالمدرسة الثانوية العليا للتأهيل للالتحاق بإحدى الجامعات اليابانية، عملية مضنية، ويتحملون الكثير بغية اجتياز هذه الامتحانات، سواء فيما يتعلق بالإلمام بالمقررات الدراسية، التي سبق الحديث عنها، أو معايشة الجو النفسي المصاحب لعملية الإعداد هذه، والناجم عن زيادة حدة التنافس بين الدارسين ، بل والعائلات، والذى يؤدي في كثير من الحالات إلى زيادة ظاهرة الانتحار بين الدارسين، خلال عملية الإعداد هذه، مما يجعل البعض يطلق عليها فترة جحيم الإمتحانات Examination hell أو حرب الإمتحانات Examination war.

وأحد العوامل التي تساعد على زيادة حدة التنافس هذه، هي طبيعة المجتمع الياباني ذاته، فالمجتمع الياباني مازال مجتمع طبقي ، يختلف فيه الوضع الاجتماعي للمدارس والوظائف، مما يدفع بالعائلات الطموحة إلى تشجيع أبنائها على المنافسة وبقوة فى المدارس، لدرجة يرى فيها الكثيرون أن مثل هذا التنافس يزيد من تماسك ووحدة الأمة اليابانية، وقد عبر رونالد دور Ronald Dore عن ذلك بقوله "إن عملية التنافس هذه تزيد من عملية الانتقاء التى تستخدم اختبارات غاية فى الصعوبة، حتي تبدو وكأنها تختار أولئك الذين يعملون بجد فى المجتمع الياباني" (٤٥) وتعزز الاختلافات فى مكانة الجامعات ، هذا التنافس، وتأتى جامعة طوكيو على القمة بالنسبة للجامعات الأخري، وأعظم أساتذتها شهرة هم الأساتذه العاملون فى كلية القانون بها، وهي عبارة عن مجموعة (أو خليط) Combina-tion من العلوم السياسية وعلوم الادارة العامة Public administration. ويلى جامعة طوكيو مباشرة، جامعة كيوتو Kyoto ، وجامعة كيوشو Kyushu وجامعة توهوكو Tohoku, ويتبع هؤلاء مباشرة، عدد من الجامعات الخاصة ذات الشهرة العالية مثل كيبوKeio، واسيداWaseda وفى المؤخرة، تأتي مئات من المعاهد والمؤسسات الأخرى ، التى يشار إليها بشئ من السخرية ، على أنها مطاحن لإعطاء الدبلومات، أو كما يطلقون عليها فى اليابان إيكي بن دايجاكو Ekiben daigaku.(٤٦)

وقد سعت الحكومة اليابانية منذ عام ١٩٧٠ إلى الحد من هذه الاختلافات بين الجامعات العامة الأعرق والأفضل والأرخص، والجامعات الخاصة ذات المكانة الأقل والرسوم الدراسية العالية (*)، والتي تصل فى بعض الأحيان إلى ثلاثة أضعاف الرسوم الدراسية بالجامعات العامة، سعياً منها إلى تخفيف حدة التنافس بين الدارسين للحاق بها، إلا أن هذه المحاولات فشلت بسبب ضغوط الميزانية العامة فى

اليابان. ومازالت الكلية التى يذهب إليها الطالب فى هذا المجتمع الطبقي Status-conscious society تدل على الوضع الاجتماعى لهذا الطالب (٤٧).

ومما يساعد على استمرارية هذا التنافس وزيادة حدته، هم التربويون أنفسهم، الذين يبذلون قصارى جهدهم للإبقاء على نظام الامتحانات التقليدية، بل وينظر اليابانيون إليهم، علي أنهم المدافعون عن النظام الذى يحافظ تماماً على وحدة وتفوق بل وتميز الأمة اليابانية (٤٨).

وقد أدى الجو النفسي المصاحب لعملية الإعداد هذه والناجم عن زيادة حدة التنافس بين الدارسين إلي زيادة أعداد المنتحرين من الدارسين ، "مما قد يدفع بأحد أولياء الأمور إلى تقمص شخصية أحد أبنائه فى لجان الامتحان، (٤٩) ويوضح الجدول التالى إنتشار هذه الظاهرة بين الدارسين اليابانيين والأمريكيين.

جدول رقم (٥)

أعداد الدارسين المنتحرين لكل ١٠٠ر٠٠٠ من السكان

في اليابان والولايات المتحدة (٥٠)

العمرية / السنه	١٠- ١٤ سنه		١٥- ١٩ سنه		٢٠- ٢٤ سنه	
	اليابان	الولايات المتحدة	اليابان	الولايات المتحدة	اليابان	الولايات المتحدة
١٩٦٥	٥ر	٥ر٠٠	٧ر٤	٤ر٠٠	٢٠ر٨	٨ر٩
١٩٧٥	١ر١	٨ر٠٠	٩ر٧	٥ ر ٧	٢١ر٥	١٦ر٣
١٩٨٤	٧ر٠٠	١ر٣	٥ر٥	٩ر٠٠	١٥ر٥	١٥ر٦

يتضح من الجدول السابق مايلي:-

- تزايد أعداد المنتحرين بين الدارسين ممن هم فى الشريحة العمرية من ١٥ إلى ١٩ سنه عام ١٩٧٥ مقارنة بعام ١٩٦٥. وتناقص أعداد المنتحرين لنفس الشريحة العمرية عام ١٩٨٤ مقارنة بعامي ١٩٦٥ و ١٩٧٥.

- أن أعلى معدل انتحار بين ممن هم في الشريحة العمرية ١٥ إلى ١٩ سنه، كانت عام ١٩٧٥.

- تزايد معدل أعداد المنتحرين بين ممن هم في نفس الشريحة ١٥إلي ١٩ سنه في اليابان مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعكس مدي القلق والتوتر الذى يصاحب الدارسين اليابانين أثناء فترة إعدادهم بالمدارس الثانوية العليا الأكاديمية.

وقد نجم عن هذا الجو المشحم بالتنافس، والرغبة الجادة من قبل الدارسين وأوليا، أمورهم إلى التأهل لاجتياز امتحانات نهاية المرحلة الثانوية والتأهل لاجتياز امتحانات القبول بالجامعات إلى ظهور دور واضح لما يعرف بمدارس الجوكو والبوبيكو Cram schools، والتي تستهدف في المقام الأول إعداد الدارسين وتهيئتهم لاجتياز هذه الامتحانات، مما يستوجب الحديث عنها تفصيلاً.

مدارس الجوكو The Juku

- التعريف بمدارس الجوكو وأهدافها:

تطلق كلمة جوكو Juk u على مجموعة كبيرة من المدارس الخاصة، الغير نظامية، التى تقام علي أساس الربح في جميع إنحاء البلاد، وهي نوعان. (٥١)

النوع الأول: ويشتمل على الفصول العلاجية Remedical لتقديم دروس خاصة لمن يتخلفوا في التحصيل الدراسي، بغية رفع مستواهم العلمي، وتحقيق مستوى أفضل لهم.

النوع الثاني: ، وهو الذى يعد الدارسين به للامتحانات المؤهلة للقبول بالجامعات، ويتضمن دروسا، قد تسبق دروس المدرسة النظامية أو تواكبها، وفي هذا النوع، يقدم للدارسين مستوى متقدم من المادة يعلو عن مستوى المقرر العادي، الذى تقدمه المدرسة في حدود المنهج التقليدي.

وتنقسم هذه المدارس من حيث طبيعة برامج الدراسة بها إلى قسمين :- (٥٢)

- مدارس أكاديمية نظرية، تقدم دروساً في علوم الرياضيات ، واللغة اليابانية، والعلوم ، واللغة الإنجليزية، والدراسات الاجتماعية. وهى المقررات الدراسية التى تشملها الخطة الدراسية في المدارس الثانوية العليا الرسمية. وهى المدارس الأكثر أهمية وانتشاراً في اليابان، ويبلغ تعدادها ٣٥٠٠٠ مدرسة، وقد حقق الكثير منها شهرة واسعة في المجتمع الياباني.

- مدارس غير نظرية (فنية)، تقدم تعليما لرفع المستوي في موضوعات واسعة التنوع ، مثل البيانو، والفنون ، والخط، وهي مدارس أقل مكانة وانتشاراً مقارنة بمدارس الجوكو الأكاديمية.

إدارة وتنظيم مدارس الجوكو:

تختلف مدارس الجوكو الأكاديمية إختلافاً كبيراً عن المدارس النظامية الرسمية من حيث إدارتها وتنظيمها. "فهناك جوكو ذات حجرة واحدة، وأخرى متعددة الفصول، ونوع آخر ذات عدة فروع" ويدير الجوكو العادية فرد خاص معه مدرس واحد، أو عدد قليل من المدرسين، وأكثر هذه المدارس شيوعاً هي ذات فصل واحد بمدرس واحد "(٥٣)

والدراسة بهذه المدارس، هي دراسة مسائية فى أغلب الأحوال، ويمكن أن يذهب إليها التلميذ مرة واحدة فى الأسبوع، أو أكثر من مرة، حسب الحاجة إليها.

تمويل مدارس الجوكو:

تختلف مدارس الجوكو اختلافاً كبيراً عن المدارس النظامية،من حيث فلسفة إنشائها، فهي مدارس تستهدف فى المقام الأول الربح، ويقوم بتمويل هذه المدارس المستفيد منها، وهو الدارس والدقيقة في هذه المدارس ثمنها بالين الياباني، فهي مدارس تجارية، يذهب إليها الدارسون ليأخذوا ثمن مايدفعون. (٥٤)

المعلم بمدارس الجوكو :

تحظى مدارس الجوكو فى المجتمع الياباني بسمعة طيبة ، بل ويسعي الكثير من الدارسين ، ممن يريدون اجتياز الامتحانات النهائية بتفوق إلى الذهاب إليها ، فالتنافس هو السمة الغالبة بين هذه المدارس، وتحقيق التفوق هو الهدف الأسمى لزبائن هذه المدارس.

لذا، يُنظر لمعلم هذه المدارس نظرة تقدير وإحترام، رغم مايُدفع من مبالغ مالية كبيرة كأجر لهؤلاء المعلمين. والكثير من معلمي مدارس الجوكو، هم من بين خريجي الجامعات، أو من بين الدارسين بها، وغير معروفين تماماً بالنسبة للدارسين، كما هو الحال فى المدارس النظامية الرسمية. كما أن الدارسين لايعرفون بعضهم البعض، كما هو الحال فى المدارس النظامية.

ووظيفة المعلم فى مدرسة الجوكو هو مساعدة المتعلم على إكتساب معرفة، أو توضيح اختبارات تساعد الدارسين على التهيؤ لاجتياز إمتحانات نهاية العام الدراسي، أو النهوض بمستوى الدارسين ضعاف التحصيل.

وفى ظل هذه المدارس، لم يعد لمعلم المدرسة النظامية، خاصة معلم المدرسة الثانوية العليا، المكانة التى كان يحظى بها قبل انتشار هذه المدارس فى المجتمع الياباني، وأصبحت نظرة الدارس الذى يريد التفوق، وكذلك ولي أمره، تتجه نحو مدارس البيوت (أو مايعرف بمدارس الجوكو) ، "خاصة وأن معلم

الجوكو يثير حمية دارسية لإزكاء روح التنافس بينهم، وترديد الشعارات التي تزكى هذه الحمية، وتقوى عزائمهم ، وتساعدهم على التفوق وإدمان هذا التفوق". (٥٥)

مدارس اليوبيكو Yobiko

التعريف بمدارس اليوبيكو وأهدافها:

تشبه مدارس اليوبيكو مدارس الجوكو من حيث الأهداف والتنظيم والتمويل، فهي بمثابة امتداد متخصص لنظام الجوكو، وإن كانت هناك بعض الاختلافات، نشير إليها فى مكانها.

وتوجد مدرسة لليوبيكو فى كل مقاطعة، و يبلغ تعدادها حوالي ٢٠٠ يوبيكو، منتشرة في جميع المقاطعات اليابانية، ويبلغ عدد الدارسين بها حوالي ٢٠٠٠٠٠ دارس، (٥٦) وهم الطلبة الذين لم يستطيعوا اجتياز امتحان القبول بالجامعات، ويطلق عليهم، الرونين Ronin أو طلاب بلا مدرسة. وعادة مايواجه هؤلاء الطلاب ضغط مكثف كي يستذكروا أكثر وأكثر لمحاولة أخري في العام التالي، وربما أعوام أخري، كي يتمكنوا من اللحاق بجامعة مرموقة.

وإذا كانت النظرة التقليدية لمثل هؤلاء الباقين أو الـ Ronin، هي نظرة متواضعة، مقارنة بزملائهم الذين تمكنوا من اجتياز الامتحانات من أول مرة، وذلك لكون عام المحاولة الثانية أو الثالثة، فترة زمنية ضائعة، إلا أن اليابانيين ينظرون إلي هذه الفترة الزمنية بمثابة استثماراً طيباً فى حياة الدارسين، إذا إستطاع أن يصل إلى جامعته المفضلة وينظرون إلى مثل هؤلاء الدارسين، على أنهم أشخاص ناجحون ومثابرون، ويدللون على ذلك، بأنه فى كل عام، تستطيع نسبة كبيرة من الـ Ronin اجتياز امتحانات القبول بالجامعات الشهيرة، "ففي عام ١٩٧٦ ، بلغ عدد المتقدمين لليوبيكو ٨٥٠ر٠٠٠ طالب، تنافسوا علي ٣٥٠ر٠٠٠مقعد بالجامعات القومية اليابانية الشهيرة، وبلغ عدد طلاب اليوبيكو الذين تمكنوا من اجتياز امتحانات القبول لهذه الجامعات ١٩٠ر٠٠٠ ، بنسبة ٥٤٪". (٥٧)

مما سبق، يمكننا القول أن الهدف الأساسي من اليوبيكو هو إعداد الدارس إعداداً جيداً للالتحاق بجامعته المفضلة، وفى سبيل تحقيقها لهذا الهدف، تسعى جاهدة إلى تعويد الدارس على أنماط متعددة متطورة من نماذج الامتحانات التى تجريها الجامعات. "وتقدم اليوبيكو هذه الامتحانات عدة مرات في العام بصفة دورية، كما تسعي إلى توفير كتب إضافية ووسائل تعليمية متنوعة، تُباع تجارياً للدارسين،

وتسعى اليوبيكو المتطورة إلى تجميع بيانات عن محتوى ونتائج أحدث الامتحانات الجامعية، وتقدمها للدارسين بها. بغية تعويدهم على جو الامتحانات، ومساعدتهم على اجتيازها". (٥٨)

تنظيم وإدارة وتمويل اليوبيكو.

- تُنظم اليوبيكو وتدار مثلما تنظم وتدار الجوكو . وتقدم برامج الدراسة بها على أساس نظام اليوم الكامل طوال العام، ضمن برامج إعداد الدراسين الـ Ronin لامتحانات القبول بالجامعات .

بل، ويري البعض أن المدرسة الثانوية الدنيا والعليا Junior and senior high school تنظم علي أساس ٣-٣-١، أو مايعرف بنظام (x system) إشارة إلي السنة الإضافية، التى ينخرط فيها الكثير من الدراسين بعد التخرج من المدرسة الثانوية العليا. (٥٩)

ويدفع الدارسون بها، مبالغ مالية تناهز إلى حد كبير الرسوم الدراسية في إحدي الجامعات الخاصة، وهى تقريباً ثلث تكلفة الدراس فى إحدي الجامعات العامة. (٦٠)

نظام إمتحان نهاية المدرسة الثانوية العليا الأكاديمية:-

يتم تأهيل الطلاب للالتحاق بإحدى مؤسسات التعليم العالي من خلال إمتحانين هما:-

- امتحان المرحلة الأولى

The Joint First Stage Achievement Test (JFSAT)

ويعقد هذا الامتحان فى شهر مارس من كل عام ، ويتقدم إليه طلاب الصف الثالث بالمدرسة الثانوية الأكاديمية، ويجرى هذا الامتحان على المستوى القومي، "وهو امتحان موحد، يدار مركزيا على مستوى جميع المقاطعات اليابانية". (٦١)

وتستخدم نتائج هذا الامتحان لتوجيه الطلاب للتقدم لامتحانات المرحلة الثانية، التى تجريها الجامعات طبقاً لمكانتها ومستواها الأكاديمي.

إمتحانات المرحلة الثانية:-

وهى امتحانات تديرها وتشرف عليها الجامعات التى يتقدم إليها الطلاب، (٦٢) بعد اجتياز امتحان المرحلة الأولى (JFSAT).

وقد كانت الكليات الجامعية تقوم بإجراء هذه الامتحانات إلي أن أدخلت بعض التعديلات الرسمية عام ١٩٧٩، حيث تم تطبيق نظام الامتحان العام The common test (kyotsuichiji shiken) على مستوى الجامعات العامة، "وهو عبارة عن امتحان تحصيلي لمدة يوم واحد، يتم التصحيح فيه آليا، ويغطي سبع مواد دراسية فى خمسة مجالات هي : اللغة اليابانية ، واللغة الأجنبية، والرياضيات، ومجالين فى العلوم الاجتماعية، ومجالين من مجالات العلوم الطبيعية، وعلى الطلاب الراغبين فى الالتحاق بإحدى الجامعات القومية، اجتياز هذا الامتحان ".(٦٣)

ومنذ عام ١٩٨٧ ، سُمح لبعض الكليات، كل على حدة، بإجراء اختبارات إضافية خاصة بها ، لاستكمال إجراءات الالتحاق بها.

وعلي الرغم من تحقيق بعض المزايا لنظام الامتحان العام The common test مثل حماية مصداقية منهج المدرسة الثانوية العليا الأكاديمية التي تطالب به وزارة التعليم، إلا أنه ظهرت بعض العيوب فبينما اكتفت إحدى الجامعات الخاصة الصغيرة بهذا الامتحان، طلبت كل جامعة عامة من المتقدمين إليها، أن يجتازوا الامتحانات الخاصة بها أيضاً، مما أدى إلى مضاعفة العبء على الطالب، فعليه أن يعد نفسه فى سبع مواد دراسية للامتحان العام، وكذلك مواد خاصة بامتحانات الكليات المختلفة، وقد استجاب بعض الطلاب لهذا النظام، وقد ترتب على ذلك، أن أهمل الطلاب الامتحان العام وركزوا بدلا من ذلك على مدارسة المواد (غالبا ٣ مواد) التى تحددها أفضل الجامعات.(٦٤)

نظام امتحانات الثانوية العامة فى مصر:

- أهداف التعليم الثانوي العام

تتأثر المنظومة الدولية بالتداعيات التى تحدث فى منطقة ما، ويكون لها انعكاس واضح على نظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، ويتضح ذلك فى تحديد الأهداف التى تبتغيها هذه النظم لملاحقة ومواجهة هذه التداعيات.

ومصر، ليست بعيدة عن هذه التداعيات، بحكم موقعها الجغرافي، وأخذت على عاتقها ضرورة مسايرة الظروف والمتغيرات العالمية الجديدة، وارتأت من التعليم وسيلة لتحقيق التنمية المطلوبة، لمساعدتها على السير قدماً لمواكبة هذه المتغيرات، وأصبح ينظر إلى التعليم فى مصر على أنه " قضية أمن قومي للمجتمع المصري". لذا، عقدت الكثير من المؤتمرات والندوات التى استهدفت تطوير التعليم، وتضاعفت الموازنات المخصصة له.

وكانت الأهداف أحد ، بل أهم، المحطات التي استُهدفت، نظراً لأهميتها، خاصة أهداف التعليم الثانوي العام، باعتباره مرحلة متوسطية بين مرحلة التعليم الأساسي، ومرحلة التعليم العالي والجامعي، أو مايطلق عليها مرحلة "تحديد المصير" أو مرحلة " غليان الشباب" بل مرحلة "غليان الأسرة المصرية".

وباستعراض أهداف التعليم الثانوي خلال العقدين الماضيين، نجد قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨، ونص فى مادته (٢٢) على أن الهدف من التعليم الثانوي هو إعداد الطالب للحياة جنباً إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي، أو المشاركة فى الحياة العامة، والتأكيد علي ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية.

وتضمنت توجيهات الإدارة العامة للتعليم الثانوي، الأهداف العامة للتعليم الثانوي منها :(٦٥)

١- تنمية الفكر العلمي وذلك بناء على التجربة والمشاهدة والاستنتاج وترتيب المعلومات.

٢- تزويد التلميذ بالقدر المناسب من المعارف والمهارات التى تهيئه لمواصلة الدراسة الجامعية وتسهيل التحاقه بإحدى الكليات التى تتناسب مع اتجاهه وقدراته ورغباته.

٣- تنمية التعليم الذاتي والتشجيع على إجراء أبحاث فى معلومات شتى وتنمية غريزة البحث والتدقيق والنقد.

٤- تأكيد منظومة القيم الاجتماعية والدينية وذلك عن طريق ربط العلم بالإيمان والتربية الدينية بالقدوة الحسنة والخلق القويم.

٥- تنمية قيم الانتماء والمواطنة والاعتزاز بحضارة الوطن وتاريخه العريق.

٦- تنمية الإحساس بالبيئة والقدرة على التعامل الحضاري مع الأخرين.

٧- تشجيع الطلاب على الدراسات التعمقية التى تؤهلهم للبحث والتجريب والابتكار.

٨- تغيير مفاهيم التقويم من اختبار الذاكرة إلى قياس الفهم والتطبيق والقدرات الفعلية المختلفة.

٩- تنمية القدرات الابتكارية والإبداعية عن طريق توفير الإمكانات العملية والمرجعية واكتشاف الموهوبين بين الطلاب ورعايتهم علميا ونفسياً واجتماعياً.

ويراجعة هذه الأهداف وُجد :-[٦٦]

- أن أهداف التعليم الثانوي العام جاءت في صورة عامة، وعبارات مطلقة غير محددة. تركز على إعداد الطالب للحياة، ولكن لم توضح صورة الحياة المطلوبة، ولاصورة الطالب الذى يناسب هذه الحياة.

- أن تحديد الأهداف في قوانين التعليم ، لم تتم بطريقة علمية سليمة، كما لم يتم تحديدها عن طريق مشاركة جماهير المستفيدين من هذا النوع من التعليم أو القائمين على تنفيذه، كما أنها لم تراع ظروف المجتمع أو تطورات العصر.

- أن الأهداف بصورتها الحالية، رسخت الازدواجية والانتقاء الذى يتم عند أبواب الدخول لهذا المستوى العلمى ، وكذلك عند نهاية التعليم بهذه المرحلة.

مما سبق، يتضح أن أهداف التعليم الثانوي العام ، مازالت فى حاجة إلى وقفة، وأن الهدف الأساسي الذى يسعي إليه التعليم الثانوي العام، هو الإعداد للتعليم الجامعي" فهو الهدف الوحيد الظاهر للتلاميذ وأولياء الأمور، بل وللعاملين فى الميدان أيضا، وترتب على ذلك تزاحم الطلاب على التعليم الثانوي العام، "ويكاد كل طالب حائز على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة يعتبر نفسه مستحقا لمكان فى الجامعة أو المعاهد العليا".[٦٧]

بنية المدرسة الثانوية العامة :

تمتد المدرسة الثانوية العامة فى مصر لمدة ثلاث سنوات ، إبتداء من الصف التاسع وحتى الصف الحادى عشر، وهي مدرسة مجانية غير إلزامية، تنظم من خلال نمطين :-

- المدرسة الثانوية العامة (القطاع الحكومي) : وهي المدرسة الأكثر انتشاراً فى المجتمع المصري، ويبلغ تعدادها ١٠٨٢ مدرسة وقسم طبقا لإحصائيات ١٩٩٦/٩٥، وتعمل ٨٠٠ مدرسة من هذا العدد بمبناها الأصلي، و ٢٨٢ فى مكان غير مبناها .[٦٨]

- المدرسة الثانوية العامة (القطاع الخاص): منها مايتبع وزارة التربية والتعليم " ومنها مايتبع أفراداً اعتباريين ، وتخضع هذه المدارس جميعها لإشراف وزارة التربية والتعليم " [٦٩]

وتضع كل مدرسة خاصة لائحة داخلية بنظام سير العمل بها، وتحديد الرسوم الدراسية التى تحصل من التلاميذ فى كل مرحلة على حدة.(٧٠) على أن يكون نظام الدراسة والامتحانات فى المدارس الخاصة مطابقا للنظام المعمول به فى المدارس الرسمية المناظرة .(٧١)

وتهدف هذه المدارس إلى تحقيق بعض أو كل الأغراض التالية: (٧٢)

- المعاونة فى مجال التعليم الثانوي وفق الخطط والمناهج المقررة في المدارس الرسمية السابقة.
- التوسع فى دراسة لغات أجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة.
- دراسة مناهج خاصة ، وفق مايقرره وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم.

وقد تزايدت أعداد هذه المدارس تزايداً كبيراً في الأونة الأخيرة، ويتضح ذلك في الجدول التالي:-

جدول رقم (٦)

توضيح اعداد المدارس الثانوية العامة التابعة للقطاع الخاص، ومقارنتها بأعداد المدارس التابعة للقطاع الحكومي في العامين الدراسين ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٦/٩٥

المدارس / السنة	القطاع الحكومي		القطاع الخاص		إجمالي المدارس
	أعداد المدارس	نسبة التغيير	أعداد المدارس	نسبة التغيير	
١٩٩٣/٩٢ (٧٣)	١٠٠٤	—	٢٩١	—	١٢٩٥
١٩٩٦/٩٥ (٧٤)	١٠٨٢	٨ ر٧٪	٣١٤	٩ ر٧٪	١٣٩٦

يتضح من الجدول السابق أن معدل الزيادة في أعداد المدارس التابعة للقطاع الخاص، تعادل الزيادة في أعداد المدارس التابعة للقطاع الحكومي، وهذا يعنى تزايد مكانة المدارس الثانوية الخاصة في المجتمع المصري فى الفترة الأخيرة، تمشيا مع بنية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى شهدها المجتمع المصري، والتى أتاحت لكل فئة أو جماعة السعي لإيجاد قناة تعليمية ملائمة لأبنائها.

هذا، وتُصنَّف المدرسة الثانوية العامة من حيث نظام الدراسة بها إلى مدارس تعمل بنظام اليوم الكامل، ومدارس صباحية؛ ومدارس مسائية (فترة ثانية)، ومدارس مسائية (فترة ثالثة)، ومدارس تعمل فترتين ، ومدارس تعمل ثلاث فترات ، ويتضح هذا من الجدول التالي:-

جدول رقم (٧)

توزيع المدارس والطلبة حسب الفترات الدراسية ثانوي عام ١٩٩٦/٩٥[٧٥]

نظام اليوم الكامل		مدرسة صباحية		مدرسة مسائية (فترة ثانية)		مدرسة مسائية (فترة ثالثة)		مدرسة تعمل فترتين		مدرسة تعمل ثلاث فترات	
مدارس ٪	طلبه ٪	مدارس ٪	طلبه ٪	مدارس ٪	طلبه ٪	مدارس ٪	طلبه ٪	مدارس ٪	طلبه ٪	مدارس ٪	طلبه ٪
٥١ر٠٢	٤٩ر٨١	٣٩ر١٩	٣١ر١٥	١ر٤٨	١ر٤١	٠٩ر	٠٤ر	٨ر٢٣	١٧ر٦٠	-	-

يتضح من الجدول السابق مايلي:-

- أن نصف عدد المدارس الثانوية تقريباً (٢ر٥١٪) تعمل بنظام اليوم الكامل ، وتضم نصف عدد الطلاب تقريبا (٨١ر٤٩)، بينما النصف الآخر من الدارسين ينتظمون فى مدارس تعمل بنظام الفترات، مما يؤثر سلبا علي جودة العملية التعليمية.

إذا كان النصف تقريبا من هذه المدارس تعمل بنظام اليوم الكامل، فإن عدداً كبيراً من هذه المدارس (٣١٤) مدرسة تابعة للقطاع الخاص، (*) وتعمل بنظام اليوم الكامل. وهذا يعني أن إجمالي المدارس الحكومية التى تعمل بنظام اليوم الكامل ٣٩٨ مدرسة فقط بواقع ٢٨٪ فقط من إجمالي المدارس الثانوية البالغ تعدادها (١٣٩٦) مدرسة. مما يؤثر سلبا على مستوى العملية التعليمية بالمرحلة الثانوية العامة، وقد وضح ذلك حاليا في انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بين طلبة هذه المدارس.

الخطة الدراسية بمرحلتى الثانوية العامة :

أتاح قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ لوزير التعليم تنظيم مواد الدراسة وخططها والمناهج الدراسية والامتحانات بمرحلة التعليم الثانوي العام، على أن تتضمن مواد الدراسة مواد أساسية لجميع الطلبة، ومواد أخرى للاختيار من بينها، وفق استعداد الطالب وقدراته.[٧٦]

وقد صدر فى العقدين الأخيرين كم كبير من القرارات الوزارية، وأجريت تعديلات كثيرة لبعض مواد القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ استهدفت إجراء بعض التعديلات على نظام امتحان الثانوية العامة، بما فيها الخطة الدراسية ونظام التشعيب خلال هذه المرحلة.

وكان نظام التشعيب في المرحلة الثانوية العامة فى ظل هذا القانون، يبدأ من الصف الثاني، ويتفرع إلى ثلاث شعب هي: الآداب والعلوم والرياضيات " على أن تكون الدراسة في الصف الأول عامة لجميع التلاميذ، وتخصصية اختيارية فى الصفين الثانى والثالث، على أن يعقد امتحان الثانوية العامة فى نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوي". (٧٧)

وبعد صدور هذا القانون، توالى صدور العديد من القرارات الوزارية خاصة، بعد أن تولي الدكتور/ أحمد فتحي سرور وزارة التعليم عام ١٩٨٦، وحتى يمكن الوقوف علي طبيعة هذه القرارات، فإنه يجدر الإشارة إلى المؤتمر القومي لتطوير التعليم الذى دعا إليه الدكتور/ سرور في المدة من ١٤-١٦ يوليه ١٩٨٧، وفيه، طرح الدكتور/ سرور إستراتيجية تطوير التعليم، خلال الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١، والتى تضمنت مشروعاً لإعادة تنظيم التعليم الثانوي العام وتطويره، وإعادة نظام التشعيب، وتطوير الخطة الدراسية ، وتوسيع فرص الاختيار(٧٨)

وبناء عليه ، أحال مجلس الشعب، فى جلسته المعقودة بتاريخ ٢١ مارس ١٩٨٨، إلى لجنة التعليم والبحث العلمي بالمجلس، مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١. وتبين لها أن الاتجاه نحو تطوير التعليم لابد وأن يشمل خطة الدراسة فى جميع مراحله، وبصفة خاصة المرحلة المؤهلة للدخول إلى الجامعة، بما يحقق التكامل فى المواد الدراسية المقررة فى هذه المرحلة لتشمل جميع أنواع المعرفة ،(٧٩) وأجريت العديد من الدراسات فى هذا الشأن من جانب المجلس الأعلى للجامعات، والمجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكولوجيا، ومؤتمر تحسين التعليم الثانوي الذى عقد فى جنيف فى ديسمبر ١٩٨٦.

وعلى هذا الأساس، تم تعديل بعض مواد ونصوص القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١، التى تضمنها القانون الجديد رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨، ومن بين التعديلات التى تضمنها، تعديل نظام التشعيب، "على أن تكون الدراسة فى الصفين الأول والثانى الثانوي العام عامة لجميع الطلاب وتخصيصة اختيارية فى الصف الثالث .(٨٠)

وكانت مبررات تعديل نظام التشعيب، على أن يبدأ التخصص فى الصف الثالث بدلا من الصف الثانى الثانوي، هو أن للتخصص المبكر مضاره، واستعاضت اللجنة عن نظام التخصص المبكر، بإضافة مواد اختيارية ابتداءً من الصف الأول الثانوي بجانب المواد الإجبارية، علمية كانت أو أدبية .(٨١)

وقد وجهت الكثير من الانتقادات لهذه التعديلات خاصة، مايتعلق منها بخطة الدراسة ونظام التشعيب بها، "فهذه التعديلات شأنها فى ذلك شأن التعديلات التى حدثت فى الماضى، وفى السنوات الأخيرة، فقد تم بناؤها على اجتهادات شخصية، ورؤى خاصة، واعتمدت فى مجملها على بعض الأفكار والتوصيات التى طرحت فى المؤتمر القومي للتعليم عام ١٩٨٧ - سالف الذكر - ومن ثم لم تقم هذه التعديلات فى الواقع العملي للوقوف على مدى أهميته وجدواه وإمكانية تعميمه فى المستقبل".(٨٢)

وبعد عامين ونصف تقريبا من صدور القرار الوزاري رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٩١/٦/١٦ بشأن خطة الدراسة في الصف الثالث الثانوي العام للعام الدراسي ١٩٩٢/٩١ ، صدر فى يناير ١٩٩٤، القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤، بتعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، بهدف تعديل نظام الدراسة والامتحان بالمرحلة الثانوية العامة، "وذلك من منطلق حرص القيادة السياسية على تجنيب طلاب الثانوية العامة وأسرهم كل أسباب القلق والتوتر، وأن يخفف عنهم ماأمكن الجو النفسي الذى كان يصاحب النظام القديم للثانوية العامة، وذلك بالتخلص من نظام الفرصة الوحيدة فى امتحانات الثانوية العامة، ومنح الطالب أكثر من فرصة حتى يزول الخوف تماماً من الامتحان، ويقبل عليه الأبناء دون قلق على ضياع المستقبل لأي طارئ يطرأ عليهم" .(٨٣)

وقد اشتملت هذه التعديلات المواد ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ وجميعها تتعلق بالتعليم الثانوي العام. فقد نصت المادة (٢٦) على أن تتكون مقررات الدراسة فى التعليم الثانوي العام من مواد إجبارية ومواد اختيارية، ونصت المادة (٢٨) على أن يجرى الامتحان للحصوص على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلتين الأولى، فى نهاية السنه الثانيه، والأخرى في نهاية السنه الثالثة.

وطبقاً لهذا القانون ، استصدر القرار الوزاري رقم (١٤٣) بتاريخ ١٩٩٤/٦/١٥، بشأن خطة الدراسة فى مرحلتي الثانوية العامة ، على أن تطبق اعتباراً من العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ ، وأوضحها على النحو التالى:-

جدول رقم (٨)

خطة الدراسة بمرحلتي الثانوية العامة(٨٤)

المرحلة الأولي (الصف الثاني الثانوي العام)		المرحلة الثانية (الصف الثالث الثانوي العام)	
المواد الدراسية	عدد الحصص	المواد الدراسية	عدد الحصص
أولاً:المواد الإجبارية		**أولاً:المواد الإجبارية**	
التربية الدينية (١)	٢	التربية الدينية (٢)	٢
اللغة العربية (١)	٦	اللغة العربية (٢)	٦
اللغة الأجنبية الأولى (١)	٦	اللغة الأجنبية الأولى (٢)	٦
اللغة الأجنبية الثانية	٦	التربية القومية	١
التربية الرياضية	١	التربية الرياضية	٢
ثانياً:المواد الاختيارية التخصصية		**ثانياً المواد الاختيارية التخصصية**	
يختار الطالب ثلاث مواد فقط من المواد التالية:		(١) يختار الطالب مادتين فقط من المواد التالية:	
الكيمياء	٥	الفيزياء	٥
الأحياء	٥	الرياضيات (٢)	٥
الرياضيات (١)	٥	التاريخ	٥
الجغرافيا	٥	الفلسفة والمنطق	٥
علم النفس والإجتماع	٥	الإقتصاد والإحصاء	٥
الجيولوجيا والعلوم البيئية	٥	(٢)المواد التطبيقية(إجبارية) يختار الطالب مادة واحدة من المواد التالية:	
		التربية الفنية	٤
		التربية الموسيقية	٤
		الاقتصاد المنزلى	٤
		المجال التجارى	٤
		المجال الزراعى	٤
		المجال الصناعى	٤
		الحاسب الآلى	٤
مجموع الحصص	٣٦	مجموع الحصص	٣١
		ثالثاً:مواد المستوى الرفيع (اختيارية)	
		اللغه العربية	٤
		اللغة الاجنبية الأولى	٤
		الرياضيات	٤
		الفلسفه والمنطق	٤

يلاحظ من الخطة الدراسية السابقة مايلي:

- وجود مواد اجبارية تُدرس لجميع الطلاب بدون استثناء في المرحلة الأولى والثانية "باعتبارها مواد أساسية لتشكيل الشخصية القومية للمواطن المصري"(٨٥)

- وجود مواد اختيارية تخصصية ، يختار الطالب منها خمس مواد للدراسة ، ثلاث منها بالصف الثانى ، واثنتان بالصف الثالث، "وذلك وفق استعدادات الطلاب وقدراتهم، ونوع الكلية أو المعهد الذى يرغبون فى الالتحاق به" (٨٦)

وقد تم تقسيم المواد الاختيارية التخصصية بالمرحلتين الأولى والثانية (الصف الثانى والثالث الثانوي العام) إلى مجموعتين:-

المجموعة الأولى وتشمل: الرياضيات (١)- الرياضيات (٢) - الفيزياء - الكيمياء - الأحياء - الجيولوجيا والعلوم البيئية .

المجموعة الثانية وتشمل: التاريخ - الجغرافيا - الفلسفه والمنطق -علم النفس والاجتماع - الاقتصاد والإحصاء - وبالنسبة لمواد الكيمياء والأحياء والجغرافيا فالمقرر الدراسي لها يشمل منهجي الصفين الثانى والثالث معاً. (٨٧)

- ألغت الخطة إزالة المفهوم القديم عن الانفصال بين التخصصات ، أو ماكان يسمي "علمي وأدبي". وحدد القرار الوزاري الأخير ، المواد المؤهلة للكليات الجامعية، وقسم الكليات الجامعية إلى ثلاث مجموعات لكل مجموعه مواد مؤهلة إجبارية، ومواد مؤهله اختيارية.(٨٨)

المجموعة الأولي : وتضم كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة والعلاج الطبيعي والطب البيطري والزراعة والعلوم الزراعية والمعاهد العالية للتمريض والعلوم ، والأقسام العلمية بكليات التربية والبنات والمعاهد العالية الزراعية الخاصة. والمواد الإجبارية الثلاث المؤهلة لها هي الأحياء والفيزياء والكيمياء ، ومادة اختيارية واحدة من مواد الرياضيات(١) أو الرياضيات (٢) أو الجيولوجيا والعلوم البيئية ، ومادة اختيارية واحدة من مواد التاريخ أو الجغرافيا أو علم النفس والاجتماع أو الفلسفة والمنطق أو الاقتصاد والإحصاء. مع مراعاة أنه فى حالة الرغبة في الالتحاق بشعبة الرياضيات بكليات العلوم والتربية والبنات أن يكون من ضمن المواد الاختيارية مادة الرياضيات (٢).

المجموعة الثانية، وتضم كليات الهندسة والتكنولوجيا والهندسة الالكترونية وهندسة البترول والتعدين والتخطيط العمراني والفنون الجميلة (عمارة) والفنون التطبيقية والمعاهد الخاصة التكنولوجية والهندسية والمعاهد الفنية الصناعية. والمواد الإجبارية الثلاث المؤهلة لهذه المجموعة هي الرياضيات (٢) والفيزياء والكيمياء، ومادة اختيارية من مواد الرياضيات(١) أو الأحياء أو الجيولوجيا والعلوم البيئية، ومادة اختيارية واحدة من مادتي الجغرافيا أو علم النفس.

المجموعة الثالثة، وتضم كليات الإعلام والآثار والألسن والسياحة والفنادق والاقتصاد والعلوم السياسية والتجارة وإدارة الأعمال والآداب والأقسام الأدبية بكليات التربية والبنات والحقوق والخدمة الاجتماعية والاقتصاد المنزلي ودار العلوم والدراسات العربية والفنون الجميلة، والتربية الفنية والتربية الموسيقية والتربية الرياضية والمعاهد الخاصة العالية والمتوسطة الخاصة للخدمة الاجتماعية والمعاهد العالية الخاصة للسياحة والفنادق، والمعاهد الفنية التجارية، ومعاهد السكرتارية المتوسطة الخاصة والفنية للفنادق. ولكي يلتحق الطالب بإحدى كليات أو معاهد هذه المجموعة عليه أن يختار أربع مواد إجبارية من بين مواد - التاريخ - الجغرافيا - علم النفس والإجتماع - الفلسفة والمنطق - الاقتصاد والأحياء - ومادة اختيارية أخرى واحدة من بين مواد الرياضيات(١) أو الرياضيات(٢) أو الفيزياء أو الكيمياء أو الأحياء، أو (الجيولوجيا والعلوم البيئية). أو أن يختار الطالب أربع مواد إجبارية من بين مواد الرياضيات(١) والرياضيات(٢) والفيزياء والكيمياء والأحياء، و(الجيولوجيا والعلوم البيئية). ومادة اختيارية واحدة من بين مواد التاريخ والجغرافيا أو (علم النفس والإجتماع) أو الفلسفة والمنطق أو الاقتصاد والإحصاء.

كما تتضمن الخطة مواد اختيارية للمستوي الرفيع، وهي :-

الأحياء - الجغرافيا - اللغة العربية - اللغة الأجنبية الأولي - الرياضيات - الفلسفة والمنطق) . على أن يختار الطالب منها مادة واحدة أو مادتين على الأكثر خلال الصفين الثاني والثالث.

ويؤخذ على هذه الخطة مايلي:-

- إذا كانت الخطة الحالية، قد ألغت نظام التشعيب (علمي وأدبي)، فهي لاتختلف في جوهرها من حيث تقسيمها لكليات الجامعة والمعاهد العليا إلى مجموعات ثلاث: مجموعة كليات الطب والعلوم والزراعة ومايتبعهم من تخصصات في كليات الجامعة ومعاهدها، ومجموعة كليات الهندسة والتكنولوجيا والفنون التطبيقية ومايتبعهم من تخصصات في كليات الجامعة ومعاهدها، ومجموعة

كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، فهي بهذا التقسيم لاتختلف عن الخطط السابقة علمي (علوم ورياضة) وأدبي، وإن اختلفتا فى تحديد المقررات المؤهله لكل تخصص .

- إذا كانت الخطة الحالية، قد أزادت من مساحة الاختيار أمام التلاميذ، فعملية الاختيار هذه ، أدت إلي اختيارالطلاب الراغبين في الالتحاق بإحدي كليات أو معاهد المجموعة الأولى علي سبيل المثال، إلى اختيار مقررات لم تؤهلهم التأهيل الكاف للالتحاق بإحدي كليات هذه المجموعة، فعلى سبيل المثال، الطالب الذى يرغب فى الالتحاق بكلية الطب، يدرس المواد الإجبارية التخصصية الثلاث (الأحياء والفيزياء والكيمياء) بالإضافة إلي المواد الإجبارية الأساسية، ومن حقه أن يختار مادتي (الجيولوجيا والعلوم البيئية) أو الجغرافيا على سبيل المثال، يكون بذلك قد أهمل دراسة الرياضيات (١) أو الرياضيات(٢)- وهذا حق خوله له القانون الجديد وماتبعه من قرارات وزارية موضحه له وهى مادة أساسية لدراسة مقرارت أخري كالفيزياء مثلاً، وقد ظهر ذلك فى شكوي طلاب هذه الكليات من عدم استطاعتهم دراسة العلوم المرتبطة بمادة الرياضيات. فالهدف الأساسي من الاختيار عند الطالب ، هو اختيار المادة الأسهل فى دراستها والتي تضمن له أعلي الدرجات في هذه الشهادة المهمه، وليس إختيار المادة الأكثر تأهيلاً له أثناء دراسته الجامعية. في حين أن مادة الرياضيات أو أحد فروعها إجبارية علي جميع طلاب الدراسات العلمية أو الأدبية طوال فترة الدراسة بالمدرسة الثانوية العليا الأكاديمية في اليابان، نظراً لأهمية هذا التخصص بالنسبة للعلوم الأخري.(*)

وكذلك الحال بالنسبة للطلاب الراغبين في الالتحاق بإحدي كليات المجموعة الثالثة، فمن حق الطالب أن يختار أربع مواد تخصصية من بين مواد (التاريخ - الجغرافيا - علم النفس والاجتماع - الفلسفة والمنطق - الاقتصاد والإحصاء) بجانب المواد الإجبارية الأساسية، بالإضافة إلى ذلك مادة اختيارية واحدة من بين المواد التخصصية العلمية، فعلى سبيل المثال، الطالب الذى يختار مواد (الجغرافيا - وعلم النفس والإجتماع - والفلسفة والمنطق- والاقتصاد والإحصاء) بالإضافة إلي مادة الجيولوجيا والعلوم البيئية، يكون بذلك قد ألغى دراسة مادة التاريخ، خلال مرحلة تأهيله وإعداده لامتحانات الثانوية العامة. وبذلك تتاح له الفرصة - إذا مااجتاز هذه الامتحانات- للالتحاق بالجامعة دون أن يعرف تاريخ بلده وتاريخ العالم معرفة جيدة، وكذلك الحال بالنسبة للطالب الذى لايختار مادة الجغرافيا ، ويختار باقي المواد المؤهلة الإجبارية، بالإضافة إلي المادة العلمية ، تتاح له الفرصة كذلك - إذا مااجتاز امتحانات الثانوية العامة - أن يلتحق بالجامعة دون أن يعرف معرفة جيدة جغرافية بلده أو جغرافية العالم.

بل أتاح القانون الجديد لراغبي الالتحاق بإحدى كليات ومعاهد المجموعة الثالثة، بما هو أكثر من ذلك، بأن يختار الطالب أربع مواد مؤهلة إجباريا بين مواد (الرياضيات (١)- الرياضيات (٢) الفيزيا، - الكيميا، -الأحيا، - الجيولوجيا والعلوم البيئية)، بالإضافة إلى مادة اختيارية واحدة من بين مواد (التاريخ - الجغرافيا - علم النفس والاجتماع - الفلسفة والمنطق - الاقتصاد والإحصا،). وكأن كليات هذه المجموعة لاتحتاج إلى مواد إجبارية مؤهلة من ذات التخصص، ويكفيها الدراسة فى أى وقت وبأي كيفية كانت، وهذا يعكس استمرارية النظرة لدراسة العلوم الأدبية والإنسانية، "والتى تحمل فى جوهرها مشاعر الاستخفاف بدراسة العلوم الأدبية، وإنه بإمكان أي طالب الدراسة فيها، حتى ولو كان راسبا.(٨٩)

ويؤخذ على هذه الخطة - أيضا- غلبة الطابع النظري عليها، فحظ التطبيق والدراسة العملية المهنية بها تكاد تكون معدومة، ذلك أن الطالب لايدرس بالمرحلة الأولى أية مواد تكنولوجية أو مهنية، وفى المرحلة الثانية قد لايختار الحاسب الآلي أو المجال العلمي،لأنه من حقه أن يختار مادة واحدة فقط من المواد التطبيقية، وقد يختار منها التربية الموسيقية أو التربية الفنية، ويترك بقية المواد. (٩٠)

بعض العوامل المؤثرة في إعداد الطلاب وتهيأتهم لامتحانات الثانوية العامة:

إذا كان للخطة الدراسية أهمية في إعداد الدارسين وتهيأتهم لامتحانات الثانوية العامة فى مصر، باعتبارها تتضمن المقررات الدراسية التى يجب على الدارسين مدارستها أثناء عملية الإعداد النظامية لهم بالمدارس. فإن هناك عوامل أخرى تؤثر فى عملية الإعداد هذه منها:-

١ - الأبنية المدرسية:

في عام ١٩٨٦، بلغ عدد الأبنية التعليمية بمدارس التعليم الثانوي العام الرسمية والمعانة (٤٦٧) مدرسة على مستوي الجمهورية ، من هذا العدد (٣٦٦) مدرسة صالحة للاستخدام وعدد (٧) مدارس غير صالحة للاستخدام ، وعدد (٩٤) مدرسة يحتاج إلى إصلاح، وعدد (٢٤) مدرسة غير مزودة بالكهربا، ، وعدد (٧) مدارس غير مزودة بمياه الشرب، وعدد (٤) مدارس ينقصها المرافق الصحية.(٩١)

وفى بداية صيف ١٩٩١، كانت أوضاع المدارس سيئة للغاية، من حيث افتقارها إلى دورات المياه، والنوافذ والمقاعد، وكانت الأبنية التعليمية إحدى أضعف حلقات العملية التعليمية، مما أثر سلبا

علي العملية التعليمية. فقد بلغ إجمالي المدارس الثانوية العامة ١١٨٦ مدرسة وقسم فى العام الدراسي ١٩٩٢/٩١، وبلغت كثافة الفصل ٣٦ تلميذ.(٩٢)

وقد أحدثت الزلازل التى شهدتها مصر في ١٢ أكتوبر ١٩٩٢، تصدعات فى كثير من الأبنية المدرسية التى استوجب إزالتها، مما استخفز الهمم على المستوي الرسمي والقومي لإزالة الأبنية المتصدعة، وبناء المدارس الجديدة، وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد الأبنية المدرسية، حيث بلغ عدد المدارس الثانوية العامة ١٢٩٥ مدرسة وقسم عام ١٩٩٣/٩٢ بزيادة ٢ر٩٪ عن العام ١٩٩٢/٩١، ومع هذه الزيادة لم تنخفض كثافة الفصول، بل تزايدت وبلغت ٣٩ تلميذ بالفصل،(٩٣) نظراً للإقبال المتزايد على التعليم الثانوي العام.

وإذا كانت الزلازل قد استحفزت الهمم نحو تحسين صورة الأبنية التعليمية من بناء مدارس جديدة وصيانة وترميم مدارس قديمة، فإن واقع هذه الأبنية فى الوقت الحاضر، يشير إلى أن هذه الهمم مازالت متواضعة للغاية، وتحتاج إلى المزيد لتحسين هذه الصورة، حيث بلغ إجمالي عدد المدارس الثانوية العامة (حكومية وخاصة) (١٣٩٦) مدرسة وقسم طبقاً لإحصائيات ١٩٩٦/٩٥.(٩٤) وبنسبة زيادة بلغت ٨ر٧٪ فقط عن العام ١٩٩٣/٩٢، " كما أن حالة هذه الأبنية مازالت متواضعه وتحتاج إلى المزيد من الاهتمام" (*)، مما يؤثر سلبا على عملية إعداد الدارسين بها. "فالأبنية المدرسية الحديثة وتجهيزها أصبح عملية ضخمة يجب أن يتوفر لها شروط أساسية منها أن تكون وظيفية ومرنة واقتصادية، ومأمونةومريحة، وحسنة الموقع وجيدة التجهيز والصيانة، وغيرها من الأمور الأساسية".(٩٥)، التى ينعكس آثارها إيجابا على العملية التعليمية.

٢- راتب المعلم :-

أولت السياسة التعليمية اهتماما ملحوظاً فى السنوات الأخيرة بمعلم التعليم قبل الجامعي ، ومن بينها المعلم بمرحلة التعليم الثانوي العام ، "حيث تزايدات أعداد المعلمين بهذه المرحلة من ١٥٣١٥٦ معلم عام ١٩٩٤/٩٣ إلى ١٦٢٢٣٦ عام ١٩٩٥/٩٤".(٩٦) بمعدل زيادة بلغ ٩ر٥٪ خلال عام دراسي واحد.

ويعتمد هيكل رواتب المعلمين على جدول الرواتب ذى الدرجات الثابتة، وترتبط الزيادة فى الراتب بسنوات خبرة المعلمين، ومؤهلاتهم الدراسية، فيزداد كلما زادت مؤهلاتهم، أو زادت عده سنوات خدمتهم.

وهناك خلل في هيكل أجور المعلمين، يرجع إلى تراكمات تاريخية واجتماعية، فإذا كان المدرسون يتمتعون بالمساواة مع غيرهم من أصحاب المهن الأخرى في بداية الخدمة فقط، إلا أنه مع مرور الوقت تصبح مرتباتهم أقل من زملائهم لأن هناك اختلافات بين موظفي الدولة في عدد سنوات الترقية لدرجة مالية أعلي فبعضهم يرقي بعد الحد الأدنى للأقدمية مباشرة والبعض الآخر قد يبقي دون ترقية لمدة طويلة.(٩٧)

وتشير مرتبات المعلمين من دفعات الخريجين إلى أن المدرسين كانوا في وضع أقل بالنسبة لأقرانهم في الخدمة المدنية، ولذلك صدر قانون الرسوب الوظيفي لإصلاح أحوال المعلمين، غير أن المخصصات لم تعالج كل مشكلات المعلمين، ولم تُحدث الإصلاح المنشود، ويرجع ذلك إلى كثرة أعداد المعلمين وتراكم مشكلاتهم على مدى زمني طويل، مما يؤدي إلى ضرورة توفير ميزانيات جديدة للتغلب على ماينشأ من رسوب وظيفي.

وإزاء القصور في مرتبات المعلمين ، لجأت الوزارة إلى منحهم حوافز شهرية وأخرى سنوية، حيث يصرف لمعلم التعليم الثانوي العام (١٥) جنيها شهريا. كما تصرف (١٧٠) يوماً مكافأة عن أعمال الامتحانات والنقل، ويصرف لمديرى ونظار التعليم الثانوي العام مكافآت شهرية نظير رعاية الأنشطة التربوية والريادة بواقع (٥٠) جنيها". (٩٨)

إلا أنه، مع قانون الرسوب الوظيفي، وزيادة مكافأة أعمال الامتحانات من ٣٪ من أساس المرتب إلي ٥٪ عام ١٩٩٣/٩٢، إلي ٧٪ عام ١٩٩٤/٩٣(٩٩)، فمازالت أحوال المعلمين ورواتبهم متواضعة إلى حد كبير ، مما جعل الكثيرين منهم ينظرون إلى عملهم نظرة يشوبها عدم الإخلاص، بل ويتجه الكثيرون منهم إلى أبواب غير شرعية لزيادة دخلهم كالدروس الخصوصية، أو ممارسة أعمال حرة أخرى تؤثر بشكل أو بآخر على عملهم بالمدرسة.

٢-الدروس الخصوصية :-

هناك هدف عام للتعليم الثانوي العام، يلتفت حوله الدارس وولي أمره، بل والمجتمع بأسره، وهو التأهل للالتحاق بإحدى الكليات الجامعية أو معاهدها.

والتأهل من وجهة نظر الدارس وولي أمره، بل والمسئولين عن العملية التعليمية، هو الحصول علي أعلى الدرجات فى امتحانات الثانوية العامة، التى يتم على أساسها توزيع الطلاب على الكليات

الجامعية والمعاهد العليا الأخرى، طبقاً لمجموع الدرجات التى يحصلون عليها فى نهاية هذه الامتحانات.

إذن، الهدف الأساسي لدى الدارس وولى أمره، بل وأسرته، يتمثل فى الحصول على أعلى الدرجات فى امتحانات الثانوية العامة، وطرق جميع الأبواب الشرعية منها، وغير الشرعية لضمان الحصول على أعلى الدرجات فى هذه الامتحانات.

وطالما أن هناك بعض أوجه القصور فى الطرق الشرعية، لإعداد الدارسين لهذه الامتحانات، تُمثلة فى المدرسة النظامية - سالفة الذكر- من حيث الأبنية والتجهيزات والخطة الدراسية ونظام التشعيب المرتبط بها ، ونظام الامتحان فالنظرة حينئذ تتجه إلى أبو اب أخرى، ينظر إليها على أنها أبواب غير شرعية كالدروس الخصوصية ، لضمان التزود بالمعارف اللازمة لإعداد الدارس لهذه الامتحانات، "والتي يؤخذ عليها أنها تعد بمثابة باب غير شرعي تذوب معه مجانية التعليم، وينعدم في إطاره مبدأ هام للسياسة التعليمية في مصر، وهو مبدأ تكافؤ الفرص".(١٠٠)

ولنفترض - جدلا - أننا نمتلك من مقومات العملية التعليمية من إمكانيات مادية بشرية مايجعلنا نناهز دولة متقدمة كاليابان التى تنتشر فيها الدروس الخصوصية انتشاراً واسعاً، خاصة في مرحلة التعليم الثانوي العالي الأكاديمي ، سواء فى مدارس الجوكو المناظرة لهذه المرحلة، أو مدارس اليوبيكو، التى تهدف فى المقام الأول إلى إعداد الدارسين لامتحانات نهاية المرحلة الثانوية وامتحانات القبول بالجامعات، هل سيكون بالإمكان التخلص من الدروس الخصوصية فى مصر؟

الدروس الخصوصية فى مصر، ظاهرة تا .. وجدت فى مختلف المجتمعات منذ القدم ، وإن اختلف مسمياتها، فالمتتبع لتاريخ التربية، ونظ التعليم عبر العصور المختلفة يجد أنها تمثل مظهراً طبقياً داخل المجتمعات، سواء فى مصر القديمة حيث كان لأبناء الفراعنة معلمون خصوصيون، يقومون بتعليم الأطفال الكتابة وتدريبهم علي أصول الحياة الأرستقراطية (١٠١)أو بعد ظهور الإسلام، وفى عهد الخلفاء الراشدين الذين اتخذوا من المؤدبين وسيلة لتعليم أبنائهم (١٠٢) أو فى مصر الحديثة فى عهد محمد على وخلفائه من بعده، وخاصة الخديوي إسماعيل، وكان اهتمامه منصباً على تربية أنجاله تربية راقية، وأعد لذلك مدرسة خاصة بهم في المنيل ، ووفر لها كبار الأساتذة من الوطنيين والأوربيين على السواء.(١٠٣) أو في حقبة السبعينات من هذا القرن، وتحديداً بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي.

الدروس الخصوصية في مصر، ظاهرة، مجتمعية، تبرز وتختبأ كأحد التداعيات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري، فبعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، والسعي الحثيث نحو الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، واتخاذ سياسة تحرير الاقتصاد والخصخصة منهاجاً للعمل الوطني في مصر، وظهور فئات وشرائح اجتماعية جديدة ارتبطت مصالحها بمصالح النهج الاقتصادي الجديد، أخذت هذه الفئات وتلك الشرائح تسعى لإيجاد قنوات للتمايز الاجتماعي والطبقي لنفسها ولأبنائها في مجالات الحياة المختلفة، وعلى رأسها مجال التعليم. (١٠٤)

الدروس الخصوصية،ظاهرة تعليمية، مرتبطة إلى حد كبير بمقدرة الدارسين على التحصيل الدراسي، واجتياز الامتحانات المؤهلة للانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى. وطالما أن هناك فروق بين الدارسين في قدرتهم على التحصيل ومستوى إنجازهم في الامتحانات التي يتنافسون فيما بينهم لاجتيازها، إذن، فلا مناص من لجوء الدارس- بغض النظر عن كون الشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها- إلى مدرس أو آخر للاستعانة به في مساعدته على اجتياز هذه الامتحانات، وتحقيق الهدف المنشود من إعداده، وهو الحصول على أعلى الدرجات.

نظام امتحان الثانوية العامة :-

صدر خلال العقدين الماضيين ثلاثة قوانين تتعلق جميع موادها أو بعضها بنظام امتحان الثانوية العامة، لكون هذه الامتحانات مؤهلة للقبول بالجامعات والمعاهد العليا في مصر، وهذا يعكس مدى الاهتمام على المستوى القومي بهذه الامتحانات، ويعكس كذلك عدم استقرار السياسة التعليمية المتعلقة بهذه الامتحانات. آخر هذه القوانين، القانون رقم(٢) لسنة ١٩٩٤، الذي استهدف التخفيف -ما أمكن- عن الطلاب وأسرهم الجو الذي كان يصاحب النظام القديم من خوف وقلق من الامتحان.

ويتيح القانون المشار إليه طبقاً لنص المادة ٢٨ للطالب الحصول على شهادة إتمام الثانوية العامة على مرحلتين، الأولى في نهاية السنة الثانية، والأخرى في نهاية السنة الثالثة، ويسمح للطالب في نهاية كل مرحلة بالتقدم للامتحان في المواد المقررة بها، وذلك في امتحان واحد أو اثنين. ويحسب للطالب في نتيجة الثانوية العامة أعلى الدرجات التي حصل عليها في سنتين متتاليتين، تم اجتيازهما بنجاح، مالم يكن بينهما فاصل بسبب وقف القيد، أو عدم دخول الامتحانات في مادة أو أكثر لعذر مقبول.

وبالتالي، أصبح التشعيب لاختيار المواد المؤهلة للقبول في الكليات والمعاهد العليا متاحاً لدى

الدارسين إبتداءً من الصف الدراسي الثاني، "وهذا ماانتقدته الكثير من الدراسات باعتباره لايتيح اختياراً ناضجاً للتلميذ في هذه السن المبكرة . (١٠٥)

ويُعيب نظام المواد المؤهلة، مستوى الامتحان فيها، "فهو لايختلف عن مستوى الامتحان في المواد الأخرى، مما يكشف عن أن معيار القبول بناء على هذه المواد يستند إلى مجرد القدرة على الإحاطة بالمعرفة في مواد معينة، وليس التميز في هذه المعرفة" (١٠٦)، فالمعيارية تكمن في التعمق في هذه المواد الأمر الذي يتطلب امتحاناً مخصصاً للطالب المتميز، وهذا مايتعارض مع مايستهدفه القانون الجديد من التيسير على الطلاب، وإبعاد الخوف عنهم، مما أدى إلى حصول الطلاب على أعلى الدرجات، وتحقيق نسبة نجاح عالية بلغت ٧٥ر٦٪ في العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥ (١٠٧)في حين لاتعبر هذه الدرجات عن مستوي متميز لدى خريجي هذه المرحلة، ولكنها تعبر عن التيسير المبالغ فيه، طبقاً لنظام الامتحانات الجديد، من حيث إتاحة الفرصة أمام الطالب للتقدم للامتحان أكثر من مرة في المرحلتين الأولي والثانية، إذ يجوز للطالب أن يتقدم لإعادة الامتحان في المواد التي رسب فيها، أو التي يرغب في تحسين درجاتها، أو في أي مواد أخرى يرغب التقدم إليها من جديد لأي عدد من الامتحانات.(١٠٨)

ويعني ذلك، أن يتحول جميع الطلاب -بقدرة قادر- إلى طلاب متميزين، ومعيارهم في ذلك حصولهم على أعلى الدرجات، بامتحانات سهلة، لاتخاطب الطالب المتميز، بل تخاطب الطالب العادي.

كما أن نظام الامتحانات في ثوبه الجديد، لايحقق مبدأ تكافؤ الفرص، إذ كيف نساوى بين طالبين، أحدهما اجتاز الامتحان من أول مرة تقدم فيها للامتحان، والآخر نجح بعد أن تقدم للامتحان أكثر من مرة، ويحتسب له أعلي الدرجات التي حصل عليها !!، مثل هذه المساواة غير عادله ولاتحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين الدارسين.

مما سبق يمكننا القول أن عملية إعداد الطلاب وتهيأتهم لامتحانات نهاية المرحلة الثانوية، تحظى باهتمام كبير فى المجتمع الياباني، وهى امتحانات تنافسية إلى حد كبير، حيث يتنافس الدارسون فيما بينهم بغية اجتياز هذه الامتحانات، ويُشعل هذا التنافس الأسرة اليابانية نفسها، التى تسعى جاهدة للربط بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة والمستوى الأكاديمي لأبنائها، ويُزيد من حمية هذا التنافس العلمون، خاصة بمدارس الجوكو والبوبيكو الذين يطلقون شعارات التحدى على مدارسهم ليقوم الطلاب بترديدها، وأن مايعانيه الطالب الياباني من جهد فى سبيل تحصيل المعرفة والتهيؤ لهذه الامتحانات، يفوق أضعاف كثيرة مايبذله الطالب المصري فى سبيل تحصيل المعرفة والتهيؤ لامتحانات الثانوية العامة.

وإذ كانت الدارسة تستهدف معالجة أوجه القصور في سبل إعداد الطلاب وتهيأتهم لامتحانات الثانوية العامة في مصر، فإنه يجب التعرف علي أوجه التشابه والاختلاف بين البلدين، وربطها بالقوى والعوامل المؤثرة بغية تحقيق هذه الهدف، وهذا ماتعالجه الدراسة في هذا الجزء علي النحو التالي:-

- من حيث الأهداف : أوضحت الدراسة أن هناك تشابها كبيراً بين مصر واليابان من حيث نصوص أهداف التعليم الثانوي العام والأكاديمي، خاصة ما يتعلق منها بإعداد الدارسين لامتحانات نهاية المرحلة الثانوية، وأن هناك تباين واضح بين البلدين في مقدرة المدارس الثانوية العامة والأكاديمية على تحقيق هذه الأهداف. ففي اليابان تجُهِّز المدارس الثانوية الأكاديمية بالامكانات المادية الملائمة لتحقيق أهدافها من أجهزة علمية متطورة مثل أجهزة الإيديو Audio-Visual. وأجهزة التليفزيون الملونة والتى توجد فيما لايقل عن ٩٠٪ من هذه المدارس، وأجهزة كومبيوتر شخصية، ويزود بها مايزيد عن النصف من هذه المدارس.

وفى هذا السياق، ترى الدارسة أن أهداف المدرسة الثانوية العامة فى مصر لايعيبها نصوصها، بل يعيبها عدم مقدرة هذه المدارس على تحقيق هذه الأهداف، وترى أهمية كبيرة لتزويد هذه المدارس بالإمكانات اللازمة لتزويد الدارسين بالمعرفة الملائمة لطبيعة العصر الذى يعيشون فيه، والإعداد الملائم للالتحاق بمرحلة أعلى من هذه المرحلة، وهى مرحلة التعليم العالي.

- ومن حيث بنية المدرسة الثانوية العامة، نجد أنها مدرسة غير إلزامية تمتد لمدة ثلاث سنوات فى كل من اليابان ومصر، وتُصنف فى اليابان من حيث نشأتها إلى ثلاث مدارس هى المدارس القومية التى أنشئت من قبل وزارة التربية والثقافة اليابانية وتمثل أقل من ١٪ من جملة المدارس الثانوية العليا، والمدارس العامة وهي التى انشأتها حكومات المجالس البلدية وتمثل ٧٦٪، والمدارس الخاصة التى أنشئت

من قبل أفراد أو هيئات وتمثل ٢٤٪ ، وتُصنف من حيث تنظيم برامج الدارسة بها إلى مدارس شاملة تقدم كافة البرامج الدارسية الأكاديمية والمهنية معاً فى إطار مدرسة واحدة وتمثل ٢٨٪ من جملة المدارس الثانوية العليا، ومدارس ثانوية عليا أكاديمية تقدم البرامج الدراسية الأكاديمية فقط وتمثل ٤٩٪، والمدارس الثانوية العليا المهنية التى تقدم برامج تخصصية مهنية وتمثل ٢٣٪. وتصنف من حيث نظام الدراسة بها إلى مدارس اليوم الكامل وينتظم بها ٩٥٪ من مجموع طلاب التعليم الثانوي العالي، ومدارس بعض الوقت وينتظم بها أقل من ١٪، ومدارس بالمراسلة وينتظم بها أقل من ٥٪ من مجموع الطلاب بالمرحلة الثانوية العليا.

بينما فى مصر تُنظم المدرسة الثانوية العامة من خلال نمطين هما: المدرسة الثانوية العامة (القطاع الحكومي) وتمثل ٥ر٧٧٪ من جملة أعداد المدارس الثانوية العامة، والمدرسة الثانوية العامة (القطاع الخاص) وتمثل ٥ر٢٢٪، وتصنف من حيث نظام الدراسة بها إلى مدارس تعمل بنظام اليوم الكامل وتمثل ٢٠ر٥١٪، ومدارس صباحية ١٩ر٣٩٪، ومدارس مسائية (فترة ثانية) ٤٨ر١٪، ومدارس مسائية (فترة ثالثة) ٠٩ر٠٪، ومدارس تعمل فترتين ونسبتها ٢٣ر٨٪.

وبالتالى، نجد أن هناك تشابها كبيراً بين كل من اليابان ومصر من حيث نسبة أعداد المدارس الثانوية العامة التابعة للقطاع الحكومي (٥ر٧٧٪ في مصر و ٧٧٪ في اليابان)، ومن حيث أعداد المدارس التابعة للقطاع الخاص (٥ر٢٢٪ فى مصر و ٢٣٪فى اليابان). بينما يختلفا من حيث مسئولية الدولة عن إنشاء هذه المدارس، فبينما تتولى الدولة مسئولية إنشاء غالبية المدارس التابعة للقطاع الحكومي فى مصر (٥ر٧٧٪)، تتولى حكومات المجالس البلدية فى اليابان مسئولية إنشاء ٧٦٪ من هذه المدارس والدولة ١٪ فقط. وذلك على الرغم من ظهور اتجاهات حديثة فى المجتمع المصري تدعو إلى الحد من مسئولية الدولة، وضرورة مشاركة قطاعات المجتمع فى تحديث قطاع التعليم، إلا أن الواقع الإقتصادي مازال يؤثر علي مشاركة الأفراد في هذا التحديث، "إذ يبلغ نصيب الفرد في مصر من الناتج القومي الإجمالي ٦٣٠ دولار أمريكي مقارنة بـ ٢٨٢٢٠ دولار أمريكي للفرد في اليابان"،(١٠٩) أي أن نصيب الفرد الياباني من إجمالي الناتج القومي يزيد بمقدار ٤٥ ضعف عن نصيب الفرد فى مصر.

وفى هذا السياق، تري الدراسة أهمية تنشيط جهود الأفراد والهيئات والمحافظات لإنشاء المزيد من المدارس الثانوية العامة، والحد تدريجياً من أعداد المدارس التى تعمل بنظام الفترات، وهذا يتأتى من خلال توسيع مجال الاستثمار فى المجتمع المصري، لزيادة دخل الفرد لتمكينه من المساهمة الفعلية فى إنشاء المدارس المطلوبة.

- وفيما يتعلق بالخطة الدراسية، فقد أوضحت الدراسة أن فترة إعداد الطلاب لامتحانات نهاية المدرسة الثانوية العليا الأكاديمية فى اليابان تتركز فى الصفين الدراسيين الثانى والثالث، وهى تشابه إلى حد كبير فترة إعداد الطلاب لامتحانات الثانوية العامة فى مصر، طبقا لقانون الثانوية العامة الجديد (القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤)، وهما الصفين الدراسيين الثانى والثالث بالمدرسة الثانوية العامة. ففى اليابان يبدأ تشعيب الطلاب (علمي وأدبي) فى الصف الدراسي الثانى، وفى مصر يتم تصنيف الطلاب طبقاً للمواد المؤهلة للكليات الجامعية -أيضاً- فى الصف الدراسي الثاني. إلا أن هناك بعض الاختلافات في هذا السياق نوجزها على النحو التالى:-

١- أن التشعيب بالمدرسة الأكاديمية في اليابان يبدأ عندما يبلغ الطالب سن السابعة عشر، بينما يتم توزيع الطلاب على المواد المؤهلة للكليات الجامعية فى مصر عندما يصل الطالب سن السادسة عشر، نظراً لأن مرحلة التعليم الإلزامى فى اليابان تسع سنوات وفى مصر ثمان سنوات، وبداية مرحلة التعليم الإلزامي واحدة فى البلدين، وهى سن السادسة. وهذا ماانتقدته الكثير من الدراسات، باعتبار أن هذه السن لاتتيح للدارس الاختيار المناسب، ممايؤثر على مستوي تحصيل الطلاب ومستوى إعدادهم، لذا فإن الدراسة ترى أن تكون مدة الإلزام فى مصر تسع سنوات بدلا من ثمان سنوات، كما هو الحال في اليابان، لأن هذا العام سيجعل الطالب عند مستوى نمو ملائم لاختيار المواد المؤهلة التى تناسب إمكانياته وقدراته.

٢- إذا كانت الخطة الدراسية الحالية قد أزادت من مساحة الاختيار أمام الطلاب فقد أوضحت الدراسة أن عملية الاختيار هذه، أدت إلى اختيار الطلاب الراغبين فى الالتحاق بإحدى كليات أو معاهد المجموعة الأولى على سبيل المثال، مقررات لم تؤهلهم التأهيل الكاف للالتحاق بها، إذ من حق الطالب الذى يرغب فى الالتحاق بإحدي كليات أو معاهد هذه المجموعة، ولتكن كلية الطب مثلاً، ألا يختار دراسة مقرر الرياضيات(١) والرياضيات (٢)، وهذا حق خوله له قانون الثانوية العامة الجديد، بينما تعتبر مادة الرياضيات أساسية إجبارية بالنسبة لطلاب الشعبة العلمية في الصفين الدراسين الثانى والثالث بالمدرسة الثانوية العليا الأكاديمية في اليابان، بل يدرس طلاب الشعبة الأدبية أحد فروع مادة الرياضيات (مادة التحليل الرياضي الأساسي) كمادة اجبارية خلال الصفين الدراسيين الثانى والثالث. وكذلك الحال بالنسبة للطلاب الراغبين فى الالتحاق بإحدى كليات أو معاهد المجموعة الثالثة، إذ من حق الطالب العزوف عن دراسة مادة التاريخ أو الجغرافيا خلال مرحلة تأهيله وإعداده، بينما فى اليابان تعتبر مادتي تاريخ اليابان وتاريخ العالم اجباريتان بالنسبة لطلاب الشعبة الأدبية، وعلى طالب الدراسات العلمية أن يختار بين مادتي تاريخ اليابان

أو تاريخ العالم. وبالتالي فإن دراسة مادة التاريخ أو أحد فروعها اجبارية بالنسبة لطلاب الشعبة الأدبية والعلمية فى اليابان، على عكس ماهو قائم في الخطة الدراسية بمرحلتي الثانوية العامة في مصر. لذا فإن الدراسة تري مايلي:-

أ- أن تكون مادة الرياضيات (١) اجبارية بالنسبة للطلاب الراغبين فى الالتحاق بإحدى كليات المجموعة الأولي.

ب- أن تكون مادة التحليل الرياضي الأساسي إجبارية بالنسبة للطلاب الراغبين فى الالتحاق بإحدى كليات المجموعة الثالثة.

جـ- أن تكون مادة التاريخ اجبارية بالنسبة لطلاب المجموعة الثالثة.

د- أن تكون دراسة أحد فروع مادة التاريخ (تاريخ مصر أو تاريخ العالم) إجبارية، بالنسبة لطلاب المجموعة الأولي والثانية، وتتاح لهم الفرصة للاختيار فيما بينهما.

وتحقيقا لما سبق، ترى الدراسة أن تكون خطة الدراسة بمرحلتي الثانوية العامة على النحو التالي:-

جدول رقم (٩)

خطة دراسية مقترحة بمرحلتي الثانوية العامة في مصر

الدراسات الأدبية	عدد الساعات الاسبوعية	الدراسات العلمية	عدد الساعات الاسبوعية
المرحلة الأولى			
اللغة العربية وآدابها	٧	اللغه العربية	٤
التاريخ	٣	التاريخ أوالجغرافيا	٣
الجغرافيا	٣	الجبر والهندسة	٤
التحليل الرياضى الأساسى	٣	التحليل الرياضى الأساسى	٣
الأحياء أو الكيمياء	٣	الفيزياء	٤
اللغه الإنجليزية	٧	الكيمياء	٤
التربية البدنية	٤	اللغه الإنجليزية	٥
التربية القومية	١	التربية البدنية	٤
التربية الموسيقية	٢	التربية القومية	١
المجالات العملية	١	التربية الموسيقية	١
		المجالات العملية	١
المجمـــــوع	٣٤	المجمـــــوع	٣٤
المرحلة الثانيـــة			
الأدب (العربى والكلاسيكى)	٨	الأدب العربى	٣
التاريخ	٣	التاريخ أو الجغرافيا	٢
الجغرافيا	٣	التكامل والتفاضل	٥
الفلسفة والأخلاق	٣	الإحتمالات والإحصاء	٥
الأحياء أو الكيمياء	٢	الفيزياء	٤
التحليل الرياضى الأساسى	٢	الكيمياء	٤
اللغة الإنجليزية	٨	اللغة الإنجليزية	٦
التربية البدنية	٣	التربية البدنية	٣
التربية القومية	١	التربية القومية	١
المجالات العملية	١	المجالات العملية	١
المجمـــــوع	٣٤	المجمـــــوع	٣٤

- وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة فى إعداد الطلاب، أوضحت الدراسة مايلي:-

١- علي الرغم من تحسن صورة الأبنية التعليمية، نظراً للجهود التى بذلت بعد زلزال أكتوبر ١٩٩٢، إلا أن واقع هذه الأبنية مازال متواضعاً ويحتاج المزيد من الإهتمام ، وترى الدراسة أهمية تفعيل دور كل من هيئة الأبنية التعليمية والمحليات علي مستوى المحافظات، وذلك لتخفيف الضغط عن كاهل الهيئة المذكورة.

٢- أن هناك قصور فى مرتبات المعلمين، رغم الحوافز الشهرية والسنوية ومكافآت أعمال الامتحانات والنقل التي تصرف لهم. "إذ يصرف للمعلم المبتدأ Assistant Teacher عند بداية عمله بالمدرسة الثانوية العليا في اليابان راتباً شهياً مقداره ١٦٧٥٠٠ ين ياباني (بما يعادل ٥٥٨٣ جنيه مصري) شهرياً، باعتبار الجنيه المصري يعادل ٣٠ ين ياباني".(١١٠) وليس المقصود من ذكر هذه الأرقام أن يصل راتب المعلم بالمدرسة الثانوية العامة إليها، فالعامل الاقتصادي له دور واضح فى ذلك، فقد أوضحت الدراسة أن دخل الفرد فى اليابان يزيد ٤٥ ضعف عن دخل الفرد فى مصر، ولكن المقصود تحريك رواتب المعلمين فى مصر بما يحثهم على الإخلاص فى مهنتهم، ويمكن الاستعانة فى ذلك بالمحافظات، علي أن تتحمل كل محافظة دفع مرتبات نسبة من المعلمين بها، ولتكن ٢٠٪ مثلاً على أن تزيد هذه النسبة تدريجياً، طبقاً لإمكانيات كل محافظة، أسوة بما هو متبع فى اليابان، "حيث تتحمل الموازنة العامة نصف مرتبات المعلمين، والنصف الآخر تتحمله حكومات المجالس البلدية". (١١١)

٣- أن ظاهرة الدروس الخصوصية ظاهرة تاريخية وجدت فى مختلف المجتمعات المصرية القديمة، ومجتمعية كأحد التداعيات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدها المجتمع المصري، وتعليمية مرتبطة إلى حد كبير بمقدرة الدارسين على التحصيل الدراسي، وأن قانون الثانوية العامة الجديد أزاد من مساحتها، وفى هذا السياق ترى الدراسة مايلى:-

إذا كانت الدروس الخصوصية تعد بمثابة باب غير شرعي لتحصيل المعرفة، فهي واقع قائم بالفعل، ليس فى مصر فقط، ولكن فى أكثر نظم التعليم تقدماً، وهو نظام التعليم فى اليابان، سواء فى مدارس الجوكو أو اليوبيكو، وهى مدارس تجارية، تقام فى البيوت وتستهدف الربح- كما سبق التوضيح بها- وتقتصر وظيفتها علىٰ إعداد الدارسين بها للتأهل لامتحانات المرحلة الأولي فى نهاية المدرسة الثانوية العليا الأكاديمية، أو امتحانات المرحلة الثانية للتأهل للقبول بالجامعات، وينظر اليابانيون إليها نظرة تقدير واحترام كبيرين، لكونها تسهم مساهمة جادة فى تمكين الدارسين بها من الالتحاق بأفضل الجامعات.

ومن ثم، فإن الدروس الخصوصية فى حد ذاتها، تمثل باب شرعي لإعداد الدارسين، طالما أن المستفيد منها أو ولي أمره، هو الذى يدفع ثمن مايتعلمه، وأن أفضل الطرق للحد منها هو تحسين سبل إعداد الدارسين داخل المدرسة، وليس محاربة الدروس الخصوصية خارج المدرسة.

وإذا كانت الدروس الخصوصية ضد مبدأ تكافؤ الفرص، باعتبارها توفر سبل إعداد إضافية للطالب المقتدر، لاتتوفر للطالب غير المقتدر، فهذا حق للطالب المقتدر، طالما أنه ينفق هذا المال لطلب المعرفة والاستزادة، وهل يوجد باب أفضل من طلب العلم لإنفاق المال عليه؟

- وفيما يتعلق بنظام امتحان الثانوية العامة، أوضحت الدراسة أن امتحانات التأهيل للقبول بالجامعات في اليابان ، تتم علي مرحلتين: الأولى، وهى إمتحانات نهاية المدرسة الثانوية العليا الأكاديمية (JFSAT) ، وتدار مركزيا على مستوى جميع المقاطعات اليابانية، والثانية امتحانات تديرها وتشرف عليها الجامعات للمتقدمين إليها بعد اجتيازهم امتحانات المرحلة الأولى.

وفى هذا السياق، ترى الدراسة أن تكون امتحانات الثانوية العامة فى مصر علي مرحلتين، الأولى: فى نهاية الدراسة بالمدرسة الثانوية العامة طبقاً للخطة الدراسية المقترحة، والثانية: تجريها وتشرف عليها الجامعات للمتقدمين إليها، بعد اجتيازهم امتحانات المرحلة الأولى، وهذا يستلزم أن تُنظم الجامعات المصرية طبقاً للتخصصات، علي النحو التالي:-

الجامعة الزراعية: وتضم الكليات والمعاهد العليا الزراعية، ومايتبعها من تخصصات.

الجامعة الهندسية والتكنولوجية: وتضم كليات الهندسة والعلوم ومايتبعها من تخصصات.

الجامعة الطبية: وتضم كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة والمعاهد العليا للتمريض، ومايتبعها من تخصصات.

جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية: وتضم كليات الحقوق والتجارة والتربية والآداب ومايتبعها من تخصصات.

المراجـــع

١- أحمد إسماعيل حجي: التعليم في مصر "ماضية وحاضره ومستقبله" مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٩٦ ، ص ٢٩٥ .

٢- ج.م.ع ، رئيس الجمهورية ، قانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، مادة ٢٨ .

٣- ج.م.ع. ، وزارة التربية والتعليم: دليل الطالب في خطة الدراسة ونظام الإمتحان بمرحلتي الثانوية العامة ، قطاع الكتب ، ١٩٩٦ - ١٩٩٧، ص ٣ .

٤- عبد العظيم عبد السلام إبراهيم: الدروس الخصوصية في ضوء نظام الثانوية العامة الجديد " الواقع والمستقبل" ، المؤتمر العلمي السنوي الرابع(مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الأقليميه والعالمية)، جامعة الدول العربية بالاشتراك مع كلية التربية- جامعة حلوان، الجزء الثاني، ١٩٩٦، ص ١٥٧.

٥-المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

٦- أحمد إسماعيل حجي : مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

٧ - ج.م.ع. ، وزارة التربية والتعليم ، دراسات في تطوير التعليم ، ١٩٨٧ ، ص ٧٠ .

٨- أحمد إسماعيل حجي : مرجع سابق ، ص ٢٨٥ .

٩- ج.م.ع. ، وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم في خمسة أعوام ٩١-١٩٩٦ ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ٣٣.

١٠ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

11- Forst, P.: Efforts to Reform Current Japanese University Entrance Examination, Comparative and International Education Series, Volume 12, Pergamon Press, Tokyo, 1992, P. 7.

12-Cummings, W.K.: Evaluation and Examinations, International Comparative Education "Practices, Issues and Prospects", 2nd edition, Pergamon Press, Oxford, 1991, P.97.

١٣- هانك فان دايل: التربية المقارنة، تعريب: جورجيت الحداد ، ط١ ، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ١٩٩٧، ص ٢٦.

١٤- عبد الغني عبود: الأيديولوجيا والتربية"مدخل لدراسة التربية المقارنة"، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٨٦.

١٥- عبد الغني عبود: البحث في التربية، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٩، ص ٥٢.

16- Stephens, M.D.: Japan and Education, 1st edition, Martin's Press, NewYork, 1991, PP. 151-152.

١٧- ميري هوايت: التربية والتحدي"التجربة اليابانية"، عرض وتعليق سعد مرسي أحمد وكوثر حسين كوجك، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١، ص ٣١٨.

18-White, M.: The Japanese Educational Challenge, A Division of Macmillan, Inc., New York, 1987, P. 27.

19- Japanese, Education Today, A Report from the U.S. Study of Education in Japan, U.S. Department of Education, Washington, January, 1987, P. 44.

20- Shuichi, K. and Toshio, N.: Understanding Japane "Japanes Education", 3rd edition, International Society for Eucational Information, Inc., 70, 1995, P. 42.

٢١- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم: تقرير عن التربية في العالم، منشورات اليونسكو، ١٩٩٥، ص ١٤٠.

22- Shuichi, K. and Toshio, N.: Op. Cit., P. 42.

23- Mashiko, E.E. Japan "A Study of the Educational System of Japan and a Juide to the Academic Placement of Students in Educational Institations of the United States, World Education Series, AACRAO, Washington, DC, 1989, P. 12.

24- Ibid, P. 12.

25- Ibid, P. 12.

26- Japanese Education Today: Op. Cit., P. 41 .

٢٧- محمد عبد القادر حاتم: التعليم في اليابان "المحور الأساسي للنهضة اليابانية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ١٠٣.

٢٨- المرجع السابق، ص ص١٠٢-١٠٣ .

٢٩- إدموند كنغ: التربية المقارنة " منطلقات نظرية ودراسات تطبيقية"، ترجمة: ملكة أبيض، ط١، دار القلم العربي، حلب، الجمهورية العربية السورية، ١٩٨٩، ص ٤١.

30- Japanese Education Today, Op. Cit., P. 41.

31- Ibid, P. 43.

٣٢- محمد عبد القادر حاتم: مرجع سابق، ص ١٠٥.

33- Japanese Education Today, Op. Cit., P. 44.

34- Ibid, P. 45.

٣٥- ادوارد ر. بوشامب : التربية في اليابان المعاصرة، ترجمة وتعليق: محمد عبد العليم مرسي، ط٢، دار الهداية، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٤٧.

٣٦- عبد الرحمن أحمد الأحمد وحسن جميل طه: التعليم في اليابان : "تطوره التاريخي ونظامه الحالي" ، دار القلم، الكويت ، ١٩٨٣، ص ٤٧.

37- Japanese Education Today, Op. Cit., P 6.

38- Shuichi, K. and Toshio, N.: Op. Cit., P. 42.

39- Frost, P.: Op. Cit., P. 7 .

40- Japanese Education Today, Op. Cit., P. 46.

41- Ibid, P. 43.

(*) يدرس الأولاد ٤ ساعات تربية بدنية، بينما تدرس البنات ساعتين تربية بدنية وساعتين تدبير منزلي.

42- Ibid, P. 43.

43- Ibid, P. 43.

(*) يدرس الأولاد ٤ ساعات تربية بدنية، بينما تدرس البنات ساعتين تربية بدنية وساعتين تدبير منزلي.

44- Ibid, P. 44 .

45- Frost, P. : Op. Cit., P. 30.

٤٦- إدوارد ر. بوشامب: مرجع سابق، ص ص ٥٦-٥٧ .

(*) هذا لايعني أن جميع الجامعات الخاصة ذات مكانة أقل بالنسبة للجامعات العامة في اليابان، إنظر ص - من الدراسة.

47- Frost, P.: Op. Cit., P. 30.

48- Ibid, P. 32.

٤٩- ميري هوايت : مرجع سابق ، ص ٢٤٠.

50- Japan, Ministry of Welfare, the National Centre for Health Statistics, Tokyo, 1985, P.2.

51- Merry White: Op. Cit., PP. 76-77.

٥٢- محمد عبد القادر حاتم : مرجع سابق ، ص ٦١.

٥٣- المرجع السابق ، ص ٦٢.

٥٤- ميري هوايت : مرجع سابق ، ص ٢٤٦.

٥٥- المرجع السابق ، ص ٢٤٦.

56- Japanese Education Today: Op. Cit., P.45.

٥٧- إدوار ر. بو شامب: مرجع سابق ، ص ٦٢.

58- Japanese Education Today: Op. Cit., P. 45.

59- Ibid, P. 45.

60- Ibid, P. 45.

61- Eckstein, M.A. and Noah, H.J.: Forms Examinations, Comparative Eeducation Review, Vol., 33, no. 3, August, 1989, P. 296.

62- Frost, P. : Op. Cit., P. 27 .

63- Ibid, P. 28.

64- Ibid, P. 29.

٦٥- وزارة التربية والتعليم، الإداره العامة للتعليم الثانوي، إدارة التوجيه الفني، الأهداف العامة للتعليم الثانوي، ١٩٩٧/٩٦، ص ٢.

٦٦- سلامه صابر العطار: التعليم الثانوي العام في ضوء ديمقراطية التعليم، المؤتمر العلمي السادس لرابطة التربية الحديثة" التعليم الثانوي - الحاضر والمستقبل". ٦-٨ يوليه ١٩٩١، الجزء الأول ، ١٩٩١، ص ٦٧.

٦٧-ثناء يوسف العاصي: بعض أشكال التجديد في التعليم الثانوي في إطار مفهوم التعليم المستمر ، المؤتمر العلمي السادس لرابطة التربية الحديثة، مرجع سابق، ص ٢٤١.

٦٨- ج.م.ع.، وزارة التربية والتعليم، إحصاءات التعليم قبل الجامعي عام ١٩٩٦/٩٥، وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٦، ص ٣٢.

٦٩- ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، المعدل بالقانون ٢٣٣ لسنه ١٩٨٨، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٨، مادة ٥٦، ٥٨ .

٧٠- المرجع السابق، مادة ٦٢.

٧١- المرجع السابق، مادة ٦٥ .

٧٢- المرجع السابق، مادة ٥٥ .

73- Arab Republic of Egypt, Ministry of Education, Educational Statistics, 1991-1993, June 1993, P. 3.

٧٤- ج.م.ع. ، وزارة التربية والتعليم: إحصاءات التعليم قبل الجامعي، مرجع سابق، ص ٩.

٧٥- المرجع السابق، ص ١٧ .

(*) أنظر الجدول رقم (٦).

٧٦- ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم ، قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، المعدل بالقانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨، مرجع سابق، مادة ٢٧ ، ص ١٤ .

٧٧- ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم: قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، مادة ٢٦ ، ٢٨ ..

٧٨- ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم: إستراتيجية تطوير التعليم في مصر، يوليه ١٩٨٧، ص ١٧٢.

٧٩- وزارة التربية والتعليم: تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، ص ٤١.

٨٠ - ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم: قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، المعدل بالقانون ٢٣٣، لسنة ١٩٨٨، مرجع سابق، مادة ٢٦، ص ١٦ .

٨١- وزارة التربية والتعليم: تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، مرجع سابق، ص ٤٢.

٨٢- محمد محمد سكران : نظام التشعيب في المدرسة الثانوية العامة في مصر، المؤتمر العلمي السادس لرابطة التربية الحديثة "التعليم الثانوي - الحاضر والمستقبل"، الجزء الأول ، ٦-٨ يوليو ١٩٩١ ، ص ١٨٢-١٨٣.

٨٣- ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم: دليل الطالب في خطة الدراسة ونظام الامتحان بمرحلتي الثانوية العامة، مرجع سابق، ص ٣.

٨٤- ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم: مكتب الوزير، قرار وزاري رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٩٤/٦/١٥ بشأن خطة الدراسة في مرحلتي الثانوية العامة(الصفين الثاني والثالث الثانوي العام) ، اعتباراً من العام الدراسي ٩٤/١٩٩٥، مادة (١).

٨٥- ج.م.ع.، وزارة التربية والتعليم: دليل الطالب في خطة الدراسة ونظام الامتحان بمرحلتي الثانوية العامة، مرجع سابق ، ص ٨.

٨٦- المرجع السابق، ص ١٠.

٨٧- المرجع السابق ، ص ١٠ .

٨٨- ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير، قرار وزاري رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٩٤/٦/١٥، مرجع سابق، مادة ٥ ، ص ص٣-٤.

(*) انظر جدول الخطة الدراسية بالمدرسة الثانوية العليا في اليابان، ص ص ١٢-١٤ من الدراسة.

٨٩- محمد محمد سكران، مرجع سابق، ص ١٨٣ .

٩٠- أحمد إسماعيل حجي: مرجع سابق، ص ص ٢٨٣-٢٨٤ .

٩١- ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم، إستراتيجية تطوير التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

92-Arab Republic of Egypt, Ministry of Education Educational Statistics, Op. Cit., PP. 16-24.

93- Ibid, PP. 16-24.

٩٤- ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم: إحصاءات التعليم قبل الجامعي، مرجع سابق، ص٩.

(*) أنظر الجدول رقم ٧ ص ٢٦ من الدراسة.

٩٥- محمد منير مرسي: الإدارة التعليمية" أصولها وتطبيقاتها"، عالم الكتب، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ٣٥.

٩٦- ج.م.ع. ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: تطوير التعليم في جمهورية مصر العربية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٨٠.

٩٧- المرجع السابق، ص ٨٤ .

٩٨- المرجع السابق، ص ٨٥ .

٩٩ - المرجع السابق، ص ٨٧.

١٠٠ - ج.م.ع. : مجلس الشوري، لجنة الخدمات، سلسلة تقارير مجلس الشوري (نحو سياسة تعليمية متطورة)، التقرير رقم ١٧ ، سنه ١٩٩٤، ص ٢٧.

١٠١- محمد منير مرسي: تاريخ التربية في الشرق والغرب، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٠ ، ص ٣٩.

١٠٢- سعيد الديوه : التربية والتعليم في الإسلام، مطابع جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٢، ص ٢٣.

١٠٣- محمد منير مرسي:تاريخ التربية في الشرق والغرب ، مرجع سابق، ص ٣٩.

١٠٤- شبل بدران: الدروس الخصوصية، ظاهرة مجتمعية، أم ظاهرة تعليمية!!، التربية المعاصرة، العدد ٤٣، لسنة ١٣، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ٥ .

١٠٥- ج.م.ع.، وزارة التربية والتعليم: إستراتيجية تطوير التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ١٧٢.

١٠٦- المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

١٠٧- ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، احصاءات التعليم قبل الجامعي، مرجع سابق، ص ٣٩.

١٠٨- ج.م.ع. ، رئيس الجمهورية، قانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤، مرجع سابق، مادة ٢٩.

١٠٩- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، مرجع سابق، ص ص ١١٨-١٢٠.

110- Kojina, Y.: Teacher Education in Japan, National Conference on Teacher Education "Preparation-Training -Welfare", International Experience, ROUND TABLE, Egyptian Society for Development and Childhood in Co-operation with Ministry of Education, Cairo, 6-8 November 1996, P. 206.

111- Ibid, P. 206.